تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات

نيفين حسين شمت *

مقدمة :

يحظى التوجه للتصدير - فى الوقت الحاضر - بمكانة بارزة بين اهتمامات السياسات الاقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فأصبح النشاط التصديرى يعد خياراً استراتيجياً للنمو والتنمية .

وينبع الاهتمام بالصادرات المصرية من وجود تحد رئيسى وهام يواجه الاقتصاد القومى ألا وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادى مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتوفير العملات الأجنبية.

كما يعتبر التصدير عنصرا متكاملا مع عناصر سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعكس تشجيعه وحفزه آثارا إيجابية بعيدة المدى على مختلف مجالات الاستثمار، فيقف هذا العنصر كسبب رئيسى من أسباب ضرورة إجراء التعديلات الهيكلية على مشروعات الاستثمار لتنتج منتجا جديدا يتمتع بالطلب الواسع عليه فى السوق العالمية ، فنحرص أشد الحرص على ألا يتخلف الجهاز الإنتاجى التصديرى فى مصر عن ملاحقه ما حصل من تطور فى هذه الأسواق وإلا فقدنا كل جهودنا الماضية فى إرساء بعض الصناعات التصديرية الهامة .(١)

إن الطريق لا يزال طويلا أمام الاقتصاد المصرى للحاق بالركب العالمى للدول التى نجحت فى إحداث طفرة تصديرية. ولذلك فعليها التركيز على ما لديها من موارد طبيعية وبشرية وميزات نسبية

*د. نيفين حسين شمت : خبير اقتصاد دولى - وزارة التجارة والصناعة

حتى تستطيع أن تضاعف عدة مرات حجم التصدير فيها سواء كنسبة إلى الناتج المحلى أو كرقم مطلق، ولكن ذلك لن يتحقق إلا بسياسات تتسم بالاستمرارية والتجانس. وهذا يتطلب وجود استراتيجية موحدة لتنمية الصادرات .

وتتضح أهمية التصدير فى قدرته على خلق فرص عمل جديدة ، وإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات ، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

وتجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل فى الاقتصاد المصرى، حيث تزايدت فرص العمل فى القطاعات التى شهدت زيادة فى صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتقاء نوعية وكفاءة العمالة. ويؤكد الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الصادرات فى توفير فرص العمل أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة. (٢)

ولقد أكدت تجربة عدد من الدول على قدرة قطاع التصدير على زيادة فرص العمل . فعلى سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهى اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديرى فى توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين ٢ إلى ٤ ٪ فى عام ١٩٩٨ .

وتختلف التقييمات لأسباب نجاح تجربة النمور الآسيوية ،أو لانتكاستها . فمن بين الكتابات من يقدمها كتجربة ناجحة أو كحالة يمكن أن تقدم دروسا هامة لدول أخرى يمكن لها أن تسير فى الطريق ذاته إلى دراسات أخرى تعيد هذه الظاهرة إلى ظروف خاصة قد لا يمكن تكرارها فى العالم . ولكن الأمر الأساسى أن التوجه نحو التصدير والاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمى والتطوير وإيجاد البنية الأساسية العلمية والتقنية وخصوصا فى مجال الاتصالات والمعلومات هى الأسس التى تتردد أكثر من غيرها فى توصيف تلك التجربة . وهى أمور تحتاج إلى بحوث إضافية عن الوطن العربى ومحددات قدرته التنافسية لأنه لا يستطيع البقاء بعيدا عن السعى لامتلاك عناصر القوة فى المجال الدولى حرصا على تنميته حتى ولو بدت تلك التنمية للوهلة الأولى شأنا طابع محلى (أو إقليمى) أكثر منها دولى. (٣)

مشكلة الدراسة :

تعانى مصر ـ حسب تقديرات البنك الدولى فى عام ٢٠٠٤ - من تناقص نصيب صادراتها من إجمالى التجارة العالمية، حيث تصدر مصر بنحو ٦,١ مليار دولار من الصادرات السلعية فى عام ٢٠٠٣ ، وهو رقم متواضع جدا لا يتناسب مع إمكانات الاقتصاد المصرى، حيث تتمتع بوفرة فى الأيدى العاملة الرخيصة ـ نسبيا ـ ، والموارد الطبيعية والمناخية ، ناهيك عن الموقع الجغرافى الفريد ولا يقتصر الأمر على ذلك، فهناك درجة عالية من التركيز فى صادرات مصر ، حيث يحتل النفط وعدد قليل من الصادرات التقليدية الشطر الأعظم من حصيلة الصادرات . وفى ضوء هذا الواقع ، يكون من الضرورى البحث عن تجارب ناجحة فى تنمية الصادرات ومحاولة الاستفادة منها وتطبيق ما يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية والسياسية .

وفى ضوء هذا الواقع غير السار لوضع الصادرات المصرية ، يكون من الضرورى البحث عن صناعات تصديرية واعدة ، تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية يمكن تطويرها بمرور الوقت لتصبح مزايا تنافسية.

إن المتتبع لتجربة كوريا الجنوبية يجد انها حققت معدلات نمو عالية نتجت عن سياسة ناجحة فى التوجه نحو اقتصاد تصديرى مما يجعلها تقدم دروسا مستفادة لغيرها من الدول النامية التى تطمح إلى تحقيق تنمية حقيقية والوصول إلى أهداف فى التصدير تشابه أهداف دول النمور الاسيوية.

إن قراءة تجربة كوريا الجنوبية الناجحة مع التصدير تشير إلى أنها قامت على أساس وضع سياسة تنمية الصادرات فى إطار استراتيجية رشيدة للتنمية . وكانت تتبع استراتيجيات تجارية وصناعية ناجحة تعزز التخصص - على المستوى المحلى والدولى - فى مجالات الإنتاج التى يتمتع فيها الاقتصاد بمزايا تنافسية .

ومما سبق نجد أن التحدى الذى يواجه الاقتصاد المصرى يتمثل أساسا، فى تعبئة كافة الطاقات لدفع عجلة الصادرات ولعل ذكر التجربة الكورية فى هذا المجال وذكر ما تقدمه هذه التجربة من استفادة يدفع عجلة الصادرات بشكل اكثر قوة.

أهداف الدراسة :

١- تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصرى على الاندماج فى آليات الاقتصاد العالمى الجديد .

٢- الاستفادة من تجارب العديد من الدول "كوريا الجنوبية"

بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادى بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخمسية(١٩٦٢-١٩٦٦) والتى ركزت فيها على استراتيجية تشجيع التصدير وذلك باستغلال البنية الاساسية المتمثلة فيما تركه اليابانيون من طرق وموانى وكذلك استغلال وفرة القوة العاملة.

ولقد سنت الحكومة العديد من القوانين والاجراءات لتشجيع الصادرات خلال هذه الخطة. كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة الكورية "الون الكورى" لزيادة الصادرات وكذلك قامت بتبسيط الاجراءات الجمركية وازالة المعوقات الادارية أمام حركة الصادرات ورد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الخامات المعاد تصنيعها فى كوريا والمصدرة الى الخارج.

ان سياسة التخطيط الاقتصادى والتى تمثلت أهدافها فى كل من الخطة الخمسية الاولى والخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١) قد حققت نتائج مذهلة فاقت كل التوقعات وأدهشت المحللين الاقتصاديين داخل وخارج كوريا . فخلال الفترة ما بين ١٩٦١-١٩٧١ ازدادت الصادرات الكورية بأكثر من ٣٦٪ سنويا.

وازاء بعض المتغيرات المحلية والدولية التى واجهت كوريا فى بداية السبعينات خاصة تقلبات معدلات التبادل الدولية وقيام بعض الدول الصناعية باتباع سياسة الحماية والنتائج التى ترتبت على أزمة النفط فى عام ١٩٧٣، أخذت الحكومة فى الاهتمام بالواردات وبصفة خاصة المستلزمات الانتاجية والتركيز على الاستثمار فى صناعة الكيماويات والأسمنت والحديد والصناعات الثقيلة والالكترونية. وقد عكست الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٦) تلك الأهداف.

عرفت السياسة الاقتصادية فى الثمانينات بأنها سياسة اصلاحية استهدفت اصلاح بعض الآثار الاقتصادية الناجمة عن الخطط السابقة، وكذلك مقابلة التغيرات الاقتصادية العالمية. ففى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ واجهت البلاد الآثار الناجمة عن أزمة النفط الثانية والكساد الذى أصاب العالم مما أدى الى انخفاض نمو الصادرات الكورية نتيجة الكساد، الأمر الذى ترتب عليه ظهور عجز فى الميزان التجارى قدر بحوالى ٥,٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ وليكون هذا العجز هو أكبر رقم تسجله كوريا فى تاريخها.

اما السياسة الاقتصادية فى التسعينات فلقد تركزت على التالى:

(أ) الاستمرار فى زيادة الصادرات الكورية وتنوع الأسواق.

(ب) زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الكورية من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية والابتكارات

(جـ) زيادة الناتج القومى الاجمالى ، وزيادة نصيب الفرد منه.

وخلال عام ٢٠٠٣ تأثر الاقتصاد الكورى بعدد من العوامل السلبية مثل اندلاع الحرب فى الشرق الاوسط ، وانتشار مرض SARS وزيادة مخاطر التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، مما أدى الى تحقيق معدل نمو سالب فى القطاع الصناعى بلغ ١,٩٪ خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٣ وانخفض الناتج القومى بنسبة ١,٨٪ خلال نفس الفترة.

وتعتبر اليابان والولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية من أهم الشركاء التجاريين لكوريا الجنوبية.

ولقد اعتادت كوريا تحقيق عجز تجارى متواصل منذ عام ١٩٥٠ الا خلال فترتين هما فترة النمو الاقتصادى السريع (١٩٨٦-١٩٨٩) وخلال الازمة المالية لدول شرق آسيا(١٩٩٨-٢٠٠٢) .

د- أهم المؤشرات الاقتصادية :

- عدد السكان : ٤٧,٨ مليون نسمة . (٢٠٠٢)
- معدل نمو السكان : ٠,٦ ٪ (٢٠٠٢)
- القوى العاملة : ٢٢,٢ مليون عامل (٢٠٠١).
- عدد العمالة الفعلية : ٢١,٤ مليون عامل (٢٠٠١).
- نسبة البطالة : ٣,٧ ٪ (٢٠٠١).
- معدل التضخم : ٢,١ ٪ .
- العملة : الوون الكورى .
- سعر صرف العملة المحلية : الدولار يعادل ١٢١٩ وون .
- نصيب الفرد من الناتج القومى : ٩٩٥٠ دولار .
- الناتج المحلى الاجمالى : ٤٢٢,٢ بليون دولار (٢٠٠١).
- معدل النمو الاقتصادى : ٣ ٪ (٢٠٠١).

- نصيب الفرد من الواردات : ٣٤٣٢ دولار .

- متوسط الدخل المتاح للأسرة : ٩٤٩٥ دولار .

- متوسط الإنفاق الأسرى : ٧٢٣١ دولار .

٣- تطورات الاقتصاد الكورى :

حققت جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)[٤] خلال العقود الثلاثة نقلة تنموية مجتمعية شاملة على كافة مستويات التنمية ، محققة معدلات نمو صناعية عالية ، وارتفاع لمعدلات نمو الصادرات بصورة مستمرة، مما أدى إلى إطلاق الاقتصاديين الكوريين على التجربة الكورية ما يسمى "بالمعجزة الاقتصادية على نهر الهان" . .The Economic Miracle on the Han River[٥]

وترجع أهمية هذه النقلة إلى قصر المدة الزمنية التى تمت فيها من ناحية ، وإلى حجم الإنجاز التنموى المتحقق بالرغم من تدنى نقطة البدء فى عملية التنمية من ناحية أخرى . فقد خرجت كوريا من الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) منهكة اقتصاديا واجتماعيا، فقد كان الاقتصاد الكورى فى حالة دمار شامل بفعل الحرب ، وظلت البلاد تعانى من تلك الآثار حتى عام ١٩٦٠ .

ومع بداية الستينات بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادى بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخمسية (١٩٦٢ - ١٩٦٦) ركزت فيها على استراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجال التصنيع .

وقد أدت خطط التنمية الخمسية الأربع الأولى إلى ظهور رأسمالية صناعية كورية فى شكل شركات عملاقة تعرف باسم مجموعة تشابول Chaebol استطاعت أن ترتقى بالصناعة الكورية وتخرج إلى ميدان التصدير . ومع الثمانينات بدأت الدولة فى الحد من التدخل لمساعدة الشركات العملاقة مكتفية بالإشراف التوجيهى وأخذت فى التركيز على الصناعات المتوسطة والصغيرة مع التركيز على متطلبات الجودة.[٦]

وخلال العقود الثلاثة الماضية حققت البلاد معدلات اقتصادية قياسية والتى تمثلت فى زيادة الناتج القومى الكورى الإجمالى من ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٦٢ إلى ٢٨٠,٨ بليون دولار فى عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٥٥,٢ بليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ,كما زاد نصيب الفرد من الناتج القومى

الإجمالى من ٨٧ دولار إلى ٦٤٩٨ دولار ثم إلى ٩٦٢٨ دولار فى نفس الفترة. كما زادت الصادرات من ٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ إلى ٧١,٨٧ بليون دولار فى عام ١٩٩١ ثم إلى ١٧٢,٢ فى عام ٢٠٠٠ كما ارتفعت الواردات من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٧١,٥٢ بليون دولار ثم إلى ١٦٠,٤ بليون دولار خلال نفس الفترة (جدول رقم ١) .

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت أكثر تقدما من كوريا بالنسبة للمؤشرات السابقة ، ولكن خلال العقود الثلاثة الماضية استطاعت كوريا أن تسبق مصر . ويكفى الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٦٢ بلغ نحو ٢٠٠ دولار سنويا ووصل إلى نحو ٦٢٠ دولار فى عام ١٩٩٢ ثم ارتفع ليصل إلى ١٤٠٢ دولار فى عام ٢٠٠١ فى مصر.

إن قصة هذا النجاح نتجت عن إدراك الكوريين أنه لا سبيل للتقدم إلا بالعمل الشاق من أجل تقدم البلاد ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة تدرك فقر البلاد فى مواردها الطبيعية نظرا لطبيعة البلاد الجبلية ، فاعتمدت على مواردها البشرية واستثمارها لتحقيق الخطط الاقتصادية والصناعية .

ومن الجدول رقم (١) يتضح لنا تضاعف نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٢ بأكثر من ٣٠ مرة ، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الصادرات والواردات .

ولإلقاء المزيد من الضوء حول الاستراتيجيات الاقتصادية والصناعية التى تبنتها الحكومة خلال تلك الفترة ، يمكننا عرض تلك السياسات على النحو التالى :

٣-١-التخطيط والنمو الاقتصادى فى الستينات :

شهدت الخمسينات تدفقا للمعونة الأجنبية لإعادة البناء والإعمار بعد الحرب . وبلغت التدفقات السنوية من المعونة خلال الفترة ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨ نحو ١٥٪ من المتوسط السنوى للناتج القومى الإجمالى . وقد اتسمت سياسات الاقتصاد الكلى فى ذلك الوقت بسعر فائدة منخفض وسعر صرف مغال فى قيمته، وعجز فى الميزانية يمول عن طريق الاقتراض من البنك المركزى عندما لا تكفى الضرائب والإيرادات الناجمة عن المعونة . وقد حقق الناتج القومى الإجمالى معدل نمو سنوى "مركب" بلغ ٠,٧ ٪ فيما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ . (٧)

وعندما بدأت كوريا فى تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٢ - ١٩٦٦) ركزت الحكومة على استراتيجية تشجيع التصدير وذلك باستغلال البنية الأساسية المتمثلة فيما تركه اليابانيون من طرق

وموانى وكذلك استغلال وفرة القوة العاملة .

ولقد سنت الحكومة العديد من القوانين والإجراءات لتشجيع الصادرات فعلى سبيل المثال : سمحت الحكومة للبنوك التجارية برفع معدلات الفائدة لتصل إلى ٢٦٪ فى السنة مما أدى إلى

جدول (١)

تطور مؤشرات النمو الاقتصادى الكورى ١٩٦٢-٢٠٠٠

البيان	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٩١	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (دولار)	٨٧	٣١٨	١٨٢٤	٦٤٨٩	١٠٣٠٧	٦٧٢٣	٨٥٥١	٩٦٢٨
الناتج القومى الاجمالى (بليون دولار)	٢,٣	١٠,٦	٧١,٣	٢٨٠,٨	٤٧٤	٣١٢,١	٤٠٠,٧	٤٥٥,٢
الصادرات (بليون دولار)	٠,٥	١,٦٣	٢١,٨٦	٧١,٨٧	١٣٦,١٦	١٣٢,٣	١٤٣,٦	١٧٢,٢
الواردات (بليون دولار)	٤٠٠	٢,٥٢	٢٤,٢٥	٧١,٥٢	١٤٤,٦١	٩٣,٢	١١٩,٧	١٦٠,٤
معدل الادخار(٪)	-	-	-	-	٣٣,٤	٣٣,٩	٣٢,٩	٣٢,٣

Source:

- Korea Foreign Trade Association, Major Statistics of Korean Economy, Seoul, Korea, 1989,P.20

السنوات من ١٩٩٧-٢٠٠٠

- Korea Annual, Yonhap news Agency Seoul, Korea, 2001, P.135-145
- A handbook of Korea, The Korean Overseas Culture and Information Service Seoul, Korea, 1989, p.229

(-) بيانات غير متوفرة

تضاعف ودائع الادخار بالبنوك، كما سنت الحكومة قانونا لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى، وذلك لتمويل الصناعات الموجهة للتصدير. كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة الكورية "الون الكورى Won" لزيادة الصادرات وكذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة المعوقات الإدارية أمام حركة الصادرات ورد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الخامات المعاد تصنيعها فى كوريا والمصدرة للخارج .(٨)

إن سياسة التخطيط الاقتصادى والتى تمثلت أهدافها فى كل من الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧ - ١٩٧١) قد حققت نتائج مذهلة فاقت كل التوقعات وأدهشت المحللين الاقتصاديين داخل وخارج كوريا . فخلال الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٧١ ازدادت الصادرات الكورية

بأكثر من ٣٦٪ سنويا، فبينما كانت صادرات كوريا فى عام ١٩٦١ أقل من ٥٠ مليون دولار، حققت الصادرات ما قيمته ١,٠٦٧ بليون دولار وازداد الناتج القومى الإجمالى بمعدل ٧,٤٪ فى عام ١٩٧١ . ولم يكن ذلك النجاح بسبب السياسات الحكومية فقط ، بل كان للقوى العاملة دورها المؤثر فى ذلك النجاح ، حيث تنعم البلاد بقوى عاملة ماهرة نتيجة لاهتمام كوريا بالتعليم وبصفة خاصة الفنى ، الأمر الذى مكنها من المنافسة فى الأسواق الدولية نتيجة للوفورات فى التكلفة الناجمة عن رخص الأيدى العاملة وارتفاع إنتاجيتها .(٩)

وكانت كوريا تتسم بوفرة فى عرض العمل منذ أوائل الستينات ، بل أنها اتسمت أيضا بمستوى مرتفع نسبيا من التحصيل التعليمى لشعبها فقد وصلت نسبة معرفة القراءة والكتابة إلى أكثر من ٧٠٪ من السكان بحلول أوائل الستينات بعد أن كانت ٢٢ ٪ فى عام ١٩٤٥ .(١٠)

وفى السنوات العشرين فيما بعد عام ١٩٤٥ ، ازداد عدد طلاب الكليات ٢٠ مرة تقريبا بينما ازداد عدد طلاب المدارس الإعدادية والثانوية ١٥ مرة تقريبا، وأدت سياسة الحكومة فى تشجيع التصدير إلى تعزيز الطلب على العمالة المتعلمة .(١١)

إن وفرة المعروض من قوة العمل التى تتمتع بمستوى تعليمى مرتفع نسبيا ولديه رغبة قوية للعمل بجد ومثابرة كانت من أهم العوامل المواتية لانطلاق الاقتصاد الكورى فى الستينات ، كما أصبحت المصدر الأساسى للنمو فى الاقتصاد الكورى فيما بعد . إن وضع الموارد البشرية سواء فيما يتعلق بالكيف أو الكم كان عاملا مساعدا على وجه الخصوص فى النمو السريع لقطاع الصناعة التحويلية الذى يقوده التصدير .

٣-٢-التغيير فى السياسات "السبعينات" :

إزاء بعض المتغيرات المحلية والدولية التى واجهت كوريا فى بداية السبعينات خاصة تقلبات معدلات التبادل الدولية وقيام بعض الدول الصناعية باتباع سياسة الحماية والنتائج التى ترتبت على أزمة النفط عام ١٩٧٣ ،أخذت الحكومة فى الاهتمام بالواردات وبصفة خاصة المستلزمات الإنتاجية والتركيز على الاستثمار فى صناعة الكيماويات والأسمنت والحديد والصناعات الثقيلة والإلكترونية. وقد عكست الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٦) تلك الأهداف ، ولتمويل تلك المشروعات أنشأت الحكومة صندوق الاستثمار الوطنى ليقدم قروضه عند معدلات فائدة منخفضة ،كما استمرت الحكومة فى تشجيعها لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية خاصة فى المناطق الصناعية الحرة

التى أقامتها خاصة فى مدينة ماسان Masan Free Export Zone فى عام ١٩٧٠ والتى استوعبت عددا كبيرا من المشروعات الفردية والمشتركة لمستثمرين يابانيين وأمريكيين ومن بعض الدول الأوروبية كألمانيا وإيطاليا .[١٢]

ومن ناحية أخرى عملت كوريا على تنويع أسواقها الدولية وتوسيع قاعدة شركائها التجاريين وخلال السبعينات نمت العلاقة التجارية بين كوريا وأسواق الشرق الأوسط، حيث ارتفعت الصادرات الكورية إلى تلك الأسواق من ١,٨٪ فى عام ١٩٧٣ إلى ١١,٧٪ فى عام ١٩٧٦ وذلك من مجموع الصادرات الكورية الكلية، كما ازدادت الصادرات الكورية إلى الأسواق الأوروبية وكذلك بعض أسواق أمريكا اللاتينية وأفريقيا . ولقد بلغ عدد العاملين الكوريين باسواق الشرق الأوسط ١٢٢ ألف عامل حتى عام ١٩٧٨ ، ومن هنا كان لتحويلات العاملين الكوريين فى الخارج أثرها على تحسين مستوى المعيشة وازدياد الادخار والعرض النقدى كما ساعدت على زيادة التضخم بالبلاد. وبالرغم من تلك المكاسب ، فقد عانت سوق العمل الكورية من بعض المشاكل تمثلت فى ازدياد الطلب على العمالة الفنية الماهرة والتى سافر منها عدد لا بأس به إلى أسواق الشرق الأوسط ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أجور أولئك العاملين واتساع الفجوة فى الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة[١٣]

ولقد أحدث التغير فى السياسة الاقتصادية الكورية خلال السبعينات نتائج اقتصادية غير متوقعة، فلقد نما الناتج القومى الإجمالى فيما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٨ بمعدل ١٠,٨٪ سنويا ، كما بلغ ذلك المعدل ١١,٢٪ فيما بين ١٩٧٦ - ١٩٧٨ . ونتج عن توسيع القاعدة الصناعية فى كوريا من خلال الاستثمارات فى صناعة الكيماويات والصناعات الثقيلة ارتفاع صادرات تلك الصناعات من ٢١,٣٪ فى عام ١٩٧٢ إلى ٣٤,٧٪ فى عام ١٩٧٨.[١٤] وبالرغم من تلك المؤشرات المرتفعة، إلا أنه خلال تلك الفترة ظهرت بعض المشاكل أهمها ارتفاع الأجور بمعدل أعلى من الإنتاجية، وارتفاع مؤشرات أسعار الجملة.

وقد كانت هناك ثلاثة عوامل ساعدت على دخول كوريا عصر الصناعات الثقيلة وهى : الوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير عن طريق التصدير ، والحصول على جرعات كبيرة من المساعدات الفنية المتطورة من أوروبا والولايات المتحدة وبصفة خاصة من اليابان ، والاستيعاب السريع للخبرات الفنية عن طريق سياسة قوامها منح التراخيص للدخول فى صناعات جديدة لنواة

صغيرة تتألف من مجموعة من المشروعات الكبيرة المتنوعة المجالات خلال هذه المرحلة (تشايبول) Chaebol.(١٥)

فقد صدر تشريع خاص بشأن ست صناعات استراتيجية هى : الصلب ، والبتروكيماويات ، والمعادن غير الفلزية ، وبناء السفن ، والالكترونات، والآلات . ومع حلول عام ١٩٧٦ ، حقق الاقتصاد مستويات نمو مرتفعة . ويرى البعض أنه قبيل حدوث أزمة البترول الثانية مباشرة،كان الاقتصاد الكورى فى وضع جيد، وفى عام ١٩٧٧ أظهر ميزان العمليات الجارية فائضا بسيطا، ووصل معدل نمو الناتج إلى ١٤,١٪ فى عام ١٩٧٦ ثم ١٢,٧٪ فى عام ١٩٧٧ . ثم حدثت مشكلة التضخم الذى ارتفعت نسبته من ١٦٪ فى عام ١٩٧٧ إلى ٢٢٪ فى عام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٩ .(١٦)

بيد أن التدابير التى تدخلت بها الحكومة خلال تلك المرحلة أدت إلى ظهور اختناقات ، وزاد حجم القروض التى حصلت عليها الصناعات كبيرة الحجم وحرمت الصناعات التى تعتمد على العمالة الكثيفة من فرصة الحصول على القروض ، كما ظهرت لدى بعض القطاعات الفرعية فى الصناعات الثقيلة طاقات زائدة تفوق القدرة على تصريف الإنتاج.(١٧)

ولعل أبرز معدل للتغير تمثل فيما طرأ على الأجور فى قطاعات الصناعات التحويلية من تغيرات ، فقد أدى الارتفاع فى الأجور فى الصناعات التحويلية إلى إعلان "نقطة تحول" فى التاريخ الاقتصادى لكوريا ، وصلت فيه البلاد إلى نهاية مرحلة كانت تتسم بوجود فائض غير محدود فى عرض العمال الزراعيين كان متاحا أمام الصناعات التحويلية.(١٨)

ولقد اتسم الهيكل الصناعى فى كوريا فى تلك الفترة ، بزيادة الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة وانخفاض الاستثمارات فى الصناعات الخفيفة . وقد أدى اغتيال الرئيس "بارك" فى أكتوبر ١٩٧٩ إلى تردى الوضع السياسى والاجتماعى فى البلاد مما أدى إلى زيادة درجة عدم الاستقرار، مما ترتب عليه انخفاض الاستثمارات وانخفاض الإنفاق الاستهلاكى، ثم ضاعف من تأثير ذلك ما شهده عام ١٩٨٠ من تراجع فى إنتاجيه المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى أسوأ معدلات الأداء الاقتصادى فى ذلك العام على مدى أكثر من ٢٠ عاما، فلأول مرة منذ الحرب الكورية، تحول معدل نمو الناتج القومى الإجمالى إلى رقم سالب، ووصلت نسبة التضخم فى ذلك العام إلى أكثر من ٣٨٪ وبلغ

العجز فى ميزان العمليات الجارية إلى أعلى مستوى له فى تاريخ كوريا . وفى نهاية السبعينات، بدأت كوريا تطبيق اصلاحات ركزت على ثلاثة مجالات رئيسية هى : تحقيق الاستقرار فى الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادى ، وتحسين هيكل توزيع الدخل. (١٩)

٣-٣-السياسة الاقتصادية فى الثمانينات :

عرفت السياسة الاقتصادية فى الثمانينات بانها سياسة إصلاحية استهدفت إصلاح بعض الآثار الاقتصادية الناجمة عن الخطط السابقة ، وكذلك مقابلة التغيرات الاقتصادية العالمية. ففى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ واجهت البلاد الآثار الناجمة عن أزمة النفط الثانية والكساد الذى أصاب العالم فى بداية الثمانينات فقد نتج عن ذلك مضاعفة ما تدفعه مقابل حصولها على النفط . وكذلك انخفاض نمو الصادرات الكورية نتيجة للكساد ، الأمر الذى ترتب عليه ظهور عجز فى الميزان التجارى قدر بحوالى ٥,٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ وليكون هذا العجز هو أكبر رقم تسجله كوريا فى تاريخها.(٢٠)

ومن ثم عملت الحكومة فى نهاية عام ١٩٨٠ على القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية، منها تشجيع الاستثمار الأجنبى وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين الأجانب ، وتشجيع وتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية والدولية، وتحرير الواردات الكورية من القيود والموافقات والقوائم الحكومية .

فقد كانت الواردات الكورية التى لا تخضع للموافقة الحكومية تمثل ٦٨٪ من مجموع الواردات حتى عام ١٩٧٩، وقد ارتفعت النسبة لتصل إلى ٩١,٥٪ فى عام ١٩٨٦ ،٩٦,٤ ٪ فى عام ١٩٩٠، وهى نسبة قريبة من النسب المعمول بها فى الدول الصناعية . كما عملت الحكومة على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وبصفة خاصة واردات السلع الإنتاجية ، وقد بدئ فى تطبيق برنامج الخمس سنوات لتخفيض الرسوم Five - year tariff reduction program فى عام ١٩٨٤ . فقد انخفضت الرسوم على السلع ومستلزمات الإنتاج إلى النصف ، فبينما كانت النسبة ٢٢,٦٪ فى عام ١٩٨٣ انخفضت إلى ١١,٤٪ فى عام ١٩٩٠ ، وتعتبر تلك النسبة مرضية مقارنة بالنسب السائدة فى كل من كندا (٧,٣٪) ،والمجموعة الأوروبية (٦,٧٪) ،والولايات المتحدة (٦,١٪).(٢١)

ولقد شهدت هذه الفترة تخفيضاً لقيمة العملة الوطنية ، وتحولات فى سياسات توزيع موارد الائتمان، حيث انتهى إعطاء افضليات واسعة النطاق فى منح الائتمان لقطاع الصناعات الثقيلة والكيماوية . كما تم إعطاء دور أكبر لآليات السوق ، وركزت الدولة على إعادة تشكيل هيكل الصناعات الخاسرة ، وتوفير البرامج المساندة لتطوير التكنولوجيا .

ولم يستغرق تحقيق الاقتصاد الكورى لثمار سياسات الإصلاح وقتا طويلا . ففى المدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ تمكن الاقتصاد الكورى من النهوض من عثرته التى شهدتها عام ١٩٨٠ وسجل خلال تلك المدة متوسط نمو بلغت نسبته ٩ , ٥٪ سنويا، وانخفضت نسبة التضخم من ٦ , ٢٥٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٪ فقط فى عام ١٩٨٤ . وأصبحت بيئة وضع السياسات أكثر حيادا، فقد انتهى العمل بسياسات الدعم المباشر للصادرات وجرى تنفيذ برامج لتحرير التجارة وتحرير السياسات المالية . وفى عامى١٩٨٣ و ١٩٨٤ أصبحت السياسات المالية والنقدية تتسم بدرجة عالية جدا من التقييد من اجل القضاء على التضخم ولتهيئة ظروف أكثر أمانا للمقرضين الأجانب .[٢٢]

ولقد كانت السمة البارزة لهذه الفترة هى التراكم السريع لديون كوريا فى السنوات العشر من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ ، فقد زاد مقدار الدين الخارجى المستحق إلى أكثر من ثلاثة أمثال (من حوالى ٤ , ٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٣ إلى ١٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٨) حيث اقترضت كوريا مبالغ ضخمة لمواجهة الصدمة البترولية الاولى وتمويل برامجها فى مجال الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية فى خطة التنمية . وقد أدت الصدمة البترولية الثانية إلى دورة جديدة من الاعتماد المكثف على الاقتراض من الخارج وارتفع مقدار الدين الخارجى المستحق إلى حوالى ٢٩ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ زاد إلى حوالى ٤٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٣ . وقد كان السبب فى قدر كبير من هذه الزيادة يتمثل فى الديون قصيرة الأجل المقترنة بأسعار فائدة عالية حيث زاد نصيبها من إجمالى ديون كوريا من ٢٠٪ فى عام ١٩٨١ إلى ٣٠٪ فى عام ١٩٨٣ . [٢٣]

ورغم التراكم السريع لمستويات عالية من الديون فى كوريا (فالنمو السريع فى حجم الصادرات كان يعنى تزايد الحاجة إلى النقد لتمويل المدخلات المستوردة اللازمة للصناعات الموجهة للتصدير بصورة رئيسية) ، فإنها لم تضطر على الإطلاق إلى إعادة جدولة التزاماتها تجاه الأطراف الدائنة وذلك بسبب الاستخدام الانتاجى لتلك الديون حيث أنها وجهت لقطاع التصدير .[٢٤] ومن ثم فإن التمويل الخارجى هو الذى مكن كوريا من تحقيق نسبة عالية فى نمو صادراتها ، كما أن تلك النسبة

العالية فى نمو الصادرات هى - بدورها - التى مكنت كوريا من تمويل خدمة الدين دون صعوبات . وقد انتهجت كوريا مسارا شديد التوازن بين تزايد مقدار الدين وبين نسبة نمو الصادرات فى السبعينات. وقد وصلت كوريا إلى نقطة الخطر فى قدراتها المالية بسبب الارتفاع السريع فى معدل تراكم الدين فى أكثر من نقطة زمنية، ولكن الضغوط الناجمة عن ذلك الوضع أمكن استيعابها فى كل مرة بفضل تحقيق زيادة كبيرة جداً فى نمو الصادرات . (٢٥)

ولقد استخدمت كوريا رأس المال الأجنبى لغرضين :

أولا: تمويل استثماراتها الطويلة المدى .

ثانيا: مواجهة أزمات ميزان المدفوعات وذلك للحفاظ على مسار النمو فى المدى الطويل.

وكنتيجة لتلك السياسات الإصلاحية حقق الاقتصاد الكورى ما يلى (٢٦):

(١) نمو الناتج القومى الإجمالى فيما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بنسبة ٧,٧٪ سنويا .

(٢) ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى من ١٥٩٢ دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٠٤٠ دولار فى عام ١٩٨٨ .

(٣) ارتفاع الصادرات من ١٧,٥٠٤ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٦٠,٦٩٦ بليون دولار فى عام ١٩٨٨ .

(٤) انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وتحقيق فائض فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . وقد بلغ الفائض أعلى قيمة له فى عام ١٩٨٨ ليصل إلى أكثر من ١٢ بليون دولار ، الأمر الذى دعا الحكومة إلى العمل على تخفيض ذلك الفائض .

(٥) خفض معدلات البطالة من ٥,٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥٪ فى عام ١٩٨٨ .

(٦) توسيع قاعدة الصناعة الكورية ، وزيادة صادرات المنسوجات والسفن والسيارات والإلكترونيات والمنتجات الكيماوية .

(٧) زيادة نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالى الصادرات من ٥٢٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٩٤٪ سنة ١٩٩٠ .

(٨) إعطاء نمو الصادرات دفعة لتدفقات التكنولوجيا إلى كوريا وحصولها على خبرات خارجية كما ساعد نمو الصادرات على زيادة المعدل الكلى لنمو إنتاجية عناصر الإنتاج فى كوريا إلى مستويات مرتفعة .

٣-٤ الديمقراطية والرفاهية فى التسعينات :

خلال العقود الثلاثة الماضية حققت كوريا تقدما اقتصاديا فى ظل الاستراتيجيات والسياسات

جدول رقم (٢)

الدين الخارجى فى كوريا (سنوات مختلفة)

السنة	الدين الخارجى (بليون دولار)	نسبة الدين إلى الناتج القومى (٪)
١٩٦٥	٢,٠٦	٦,٨
١٩٧٠	٢,٢٤٥	٢٥,٤٨
١٩٨٠	٢٩,٤٨٠	٤٨,٧
١٩٨٥	٤٧,١٣٣	٥٢,٥
١٩٩٠	٣٤,٩٨٨	١٤,٤
١٩٩٢	٤٢,٩٩٩	١٤,٦
٢٠٠٠	٧٧,٣	١٧
٢٠٠٢	٧٣,٧٤	١٦,٢

المصدر: - للسنوات (١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠).

-Amaden A.H., Republic of Korea country ..... OP. Cit., P. 59.

-للسنوات (١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ .

- World Bank, world Development report, World Debt tables, volume II, Washington D.C., 1993, P. 234.

- للسنوات (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٠)

www.nso.go.kr/eng/hndbook/chapter12.shtml

والخطط التى تبنتها الحكومة وكذلك الجهود التى بذلها رجال الصناعة والإدارة والعاملون الكوريون طيلة تلك السنوات، ولكن بالرغم من ذلك فإن كوريا واجهت تحديات كثيرة فى التسعينات ، فالعملة يرتفع سعرها ، ونمو الصادرات يتباطأ ، وما تزال الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على تقنية اليابان . (٢٧)

ومنذ أواخر الثمانينات تواجه الحكومة الكورية ضغوطا تجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفتح الأسواق الكورية أمام المنتجات الأمريكية ، ومن جهة أخرى يرفض المزارعون الكوريون تلك الضغوط ، وقد تزامنت تظاهرات المزارعين الكوريين مع الإضرابات العمالية التى شهدتها أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ والتى استهدفت زيادة الرواتب والأجور وتحسين ظروف العمل وجعل الإدارة أكثر ديمقراطية والتأكيد على المفاوضات الجماعية عن طريق تنقيح قوانين العمل الكورية وإعادة هيكلة النقابات والاتحادات العمالية[٢٨]

ولقد استهدفت السياسة الاقتصادية الكورية خلال العقود الثلاثة الماضية تقوية الهيكل الاقتصادى لها ، وذلك من خلال خطط التنمية الخمسية التى نفذتها ، من خلال بناء وتطوير الصناعات الاستراتيجية والصناعات الثقيلة الأخرى .

وتتركز سياسة التسعينات على ما يلى :-

(١) الاستمرار فى زيادة الصادرات الكورية وتنويع الأسواق .

(٢) زيادة القدرة التنافسية الكورية من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية والابتكارات.

(٣) زيادة الناتج القومى الإجمالى، وزيادة نصيب الفرد منه .

(٤) الاهتمام ببرامج الرفاهية الاجتماعية ، وتحسين مستويات المعيشة .

إن الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق تلك السياسات العامة قد أسفرت عن إنجازات قيمة مع بداية التسعينات ، ففى عام ١٩٩٠ نما الناتج القومى الإجمالى بنسبة ٩,٣٪ ليتحقق إجمالى قدره ٢٤٢,٢ بليون دولار بزيادة قدرها ٨,٤٪ عن العام السابق . كما بلغت الصادرات فى عام ١٩٩١ ما قيمته ٧١,٨٧ بليون دولار بزيادة قدرها ١٠,٥٪ عن صادرات عام ١٩٩٠ . كما بلغت الواردات ٧١,٥٢ بليون دولار بزيادة قدرها ١٦,٧٪ عن واردات عام ١٩٩٠ وذلك بسبب تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية . كما ازداد نصيب الفرد من الناتج الإجمالى ليصل إلى ٦٤٨٩ دولار فى عام ١٩٩١ مقابل ٥٦٥٩ فى عام ١٩٩٠(الجدول رقم ١) . [٢٩]

علاوة على ذلك ، فإن البلدان التى تدخل نطاق التنمية الاقتصادية يتناقص فيها عادة معدل نمو السكان بعد فترة (يتزايد أولا ثم يتناقص) . ولكن فى كوريا ، تناقص معدل نمو السكان من

٢,٤٪ فى المتوسط فيما بين ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ إلى ١,٨٪ فى المتوسط فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ ثم إلى ما دون ١٪ فى المتوسط فيما بين ١٩٨٠ ، ١٩٩٣.(٣٠)

وخلال العام ٢٠٠٣ تأثر الاقتصاد الكورى بعدد من العوامل السلبية مثل اندلاع الحرب فى الشرق الأوسط (تعتمد كوريا على تغطية احتياجاتها بالكامل من البترول من الشرق الأوسط) وانتشار مرض SARS فى الصين وهونج كونج وزيادة مخاطر التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة (كأحد دول محور الشر) مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سالب فى القطاع الصناعى بلغ - ١,٩٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ وتراجع معدل نمو المبيعات المحلية بنسبة -٤,٦٪ خلال نفس الفترة وارتفعت نسبة الديون المتعثرة فى القطاع المصرفى بنسبة ٥٪ شهريا (تبلغ حاليا ١٥,٦ بليون دولار) وانخفض الناتج القومى بنسبة ١,٨٪ خلال نفس الفترة وارتفع معدل البطالة ليصل إلى ٣,٥٪ خلال شهر مايو ٢٠٠٣ بينما حقق الحساب الجارى عجزا بلغ ١,٢ بليون دولار بسبب تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات أمام تزايد نسبة الزيادة فى الواردات الكورية من العالم الخارجى وإن كان الاحتياطى القومى من العملات الحرة قد حافظ على المكاسب التى حققها الحساب الجارى خلال السنوات الثلاث الماضية حيث بلغ حجمه ١٣١ بليون دولار أمريكى فى نهاية مايو ٢٠٠٣ (تعتبر كوريا ثالث أكبر حائز للعملات الحرة بعد اليابان والصين الشعبية) . (٣١)

٤-مأزق التبعية الكورية :

خضعت كوريا لاحتلال يابانى لفترة دامت خمسة وثلاثين عاما ، عرفت كوريا خلالها أربعة أشكال من التبعية .(٣٢)

٤-١-تبعية اقتصادية :

وتتمثل فى سيطرة الاحتلال اليابانى على معظم الفائض الذى تنتجه القوى المحلية الداخلية . فقد كانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادى الرئيسى وتستوعب أكثر من ٨٠٪من قوة العمل، وسيطر اليابانيون على ثلث مساحة الأراضى المزروعة ، وسيطروا كذلك على بعض المشروعات الصناعية التى كانت تعبر عن تصنيع محدود بالبلاد، ومع أن الفترة من ١٩١٠ - ١٩٤٥ شهدت نموا وتغيرا ذا مغزى فى الاقتصاد الكورى إلا أن هذه التغيرات لم تكن تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، بل كانت تلبى بالأساس احتياجات السلطة الاستعمارية .

٤-٢-تبعية تجارية :

حيث اعتمدت كوريا فى علاقتها التجارية بشكل أساسى على اليابان ، وكان ما يقرب من ٨٥٪ من الواردات الكورية يأتى من اليابان ، وذات الخاصية تنطبق أيضا على الصادرات، ونظرا لحالة التبعية التجارية الصارخة فقد اختل الميزان التجارى بين البلدين بشدة خلال الحقبة الاستعمارية.

٤-٣-تبعية مالية :

وتعنى سيطرة رأس المال اليابانى على الائتمان والنظام المصرفى المحليين .

٤-٤-تبعية تقنية :

وتعنى الاعتماد على اليابان فى استيراد الأفكار وأساليب العمل والآلات المتقدمة .... فقد استولى اليابانيون على الإدارة الكورية بمختلف مستوياتها ، وحرم الكوريين تلقائيا من فرصة اكتساب أية مهارات إدارية أو تنظيمية خلال هذه الفترة.

٥-التصنيع والتحول الهيكلى :

يتمثل هيكل الصناعة الكورية فى السياسات الصناعية التى تتبعها الحكومة، ففى السبعينات اتبعت الحكومة الكورية سياسات متحيزة لصالح المؤسسات الضخمة ((Chaebol) وكانت تعمل الحكومة على تنمية الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية . ولكن منذ الثمانينات وضعت الحكومة سياسات تهيئ المناخ لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ففى كوريا ، اضطلعت الحكومة بدور نشط فى إعادة تشكيل هيكل الصناعة ، حيث أعادت تنظيم الصناعات بصورة كاملة وفق النموذج اليابانى الذى يجعل من الحكومة صاحبة الدور الأساسى فى قرارات خفض طاقات الإنتاج (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لصناعة السفن) كذلك اتخذت الحكومة قرارات بتقسيم أكبر ست مجموعات صناعية فى عام ١٩٨٥ كدلالة على وجود حدود لرغبة الحكومة فى توزيع عبء مخاطرة القطاع الخاص على المجتمع ، ومن جهة أخرى قامت الحكومة بضم بعض الوحدات الصناعية الخاسرة إلى المجموعات الصناعية الكبيرة . (٣٣)

لكن البنك الدولى (١٩٩٣) يشكك فى مدى فعالية جهود الحكومة الكورية الرامية للنهوض بقطاعات معينة أو للحد من الاستثمارات فى قطاعات أخرى . فمثلا، على الرغم من انفراد الحكومة بالجهود الرامية للإسراع بتحول القطاع الخاص من الصناعات التى تعتمد على كثافة عنصر

العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة عنصرى رأس المال والتكنولوجيا ، فقد تزايد حجم قطاع صناعات النسيج والملابس - الذى يتميز بأنه يعتمد على كثافة عنصر العمل - عدة مرات بما يفوق المعايير السائدة دوليا منذ عام ١٩٦٨ . كذلك فإن الإنتاجية لم تتغير فى القطاعات التى لقيت تشجيعا أكثر من غيرها.(٣٤)

ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات النمو السنوى للناتج فى القطاعات المختلفة للاقتصاد. ويتضح من الجدول ارتفاع حجم النمو فى قطاع الصناعة التحويلية وهذا بسبب انتقال التوظيف من الزراعة إلى الصناعة .

كما يوضح الجدول انخفاض معدل نمو القطاع الزراعى حيث انخفض من ٤,٦٪ فى عام ١٩٩٧ إلى ١,٠٪ فى عام ٢٠٠٠ ، بينما ارتفع معدل نمو القطاع الصناعى من ٦,٥٪ إلى ١٥,٢٪ خلال نفس الفترة .

كما نود أن نوضح نصيب الصناعة التحويلية فى عدد من الدول المتقدمة فعلى سبيل المثال فإن:

نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى بريطانيا بلغ ٢٥٪ فى عام ١٩٩٣ بينما فى فرنسا بلغ ٢٢٪ ، وألمانيا بلغ ٢٧٪ وفى اليابان بلغ ٢٤٪ خلال نفس العام (٣٥)

ويمكن أيضا اتباع مؤشر أكثر أهمية للتغيير الهيكلى وهو نصيب القطاعات المختلفة فى التوظيف الإجمالى ، وذلك نظرا لأنه من أهم الأهداف الرئيسية لسياسة التحول الهيكلى هو نقل العمالة من أنشطة ذات إنتاجية أقل إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى .

وتوضح بيانات البنك الدولى ، ارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة فى التوظيف الإجمالى . فعلى سبيل المثال فإن نصيب قوة العمل فى الزراعة بلغ ٦٦٪ فى عام ١٩٦٠ ثم انخفض إلى ٤٥٪ فى عام ١٩٧٧ ، فى حين ارتفع نصيب الصناعة من ٩٪ إلى ٣٣٪ فى نفس الفترة .(٣٦)

٥-١ التغييرات الهيكلية فى الصناعات التصديرية :-

تمثل المنتجات الأولية ٧٢,٦٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٦٢ ، تليها منتجات الصناعة الخفيفة بنسبة ٢٠,٣٪ ثم منتجات الصناعات الثقيلة والكيماوية بنسبة ٧,١٪ وبعد خمس سنوات فحسب ، أصبحت نسبة منتجات الصناعات الخفيفة ٦٣,٩٪ من إجمالى الصادرات،

جدول رقم (٣)

معدلات النمو للاقتصاد الكورى خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ (٪)

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الناتج المحلى الاجمالى	٥	٦,٧-	١٠,٩	٨,٨
الناتج القومى الاجمالى	٢,١	٩,١-	٩,٤	٢,٣
الزراعة	٤,٦	٦,٦-	٥,٢	٠,١
الصناعة والتعدين	٦,٥	٧,٧-	٢٠,٩	١٥,٢
كهرباء وماء وغاز	١١,٥	٠,٦	١٠,٤	١٢,٦
البناء والتشييد	١,٤	٨,,٦-	٩,١-	٣,٧-
الخدمات	٥,٤	٧,٢-	١١,٩	٩,٠
خدمات حكومية لاتهدف للربح	١,٩	٠,٦-	١,٢	٠,٩

Source : Korea Annual, yonhap news agency, Korea, 2001, P. 135.

*الزراعة تشمل : الزراعة - الصيد - الغابات .

على حين انخفضت نسبة المنتجات الأولية إلى ٢٧,٥٪ بينما ارتفعت نسبة منتجات الصناعات الثقيلة والكيماوية بصورة طفيفة لتصل إلى ٨,٦٪ . وقد ظلت نسبة الصناعات الخفيفة مستقرة عند مستوى يقدر بسبعين فى المائة حتى عام ١٩٧٤ بينما هبطت إلى ٥٠٪ فى عام ١٩٨٠ . وهذا الانخفاض الحاد قابله زيادة مماثلة فى نسبة منتجات الصناعات الثقيلة والكيماوية من ٢١٪ فى عام ١٩٧٢ إلى ٤٢٪ فى عام ١٩٨٠(٣٧)

وفى بداية الثمانينات كانت أغلب سلع التصدير هى السلع التقليدية مثل المنسوجات والأقمشة، وهى تعتبر سلعا كثيفة العمالة ، وبلغت نسبة هذه الصناعة نحو ٣٠٪ من إجمالى الصادرات، إلا أنه كانت هناك سلع جديدة تشق طريقها بسرعة ، من بينها الآلات الكهربية والحديد والصلب والسفن . علاوة على ذلك بدأت منتجات التكنولوجيا العالمية والكثيفة لرأس المال تحتل موقعا هاما بين صادرات البلاد.

أن التغيرات فى هيكل الصادرات تعكس التغييرات فى استراتيجية التجارة والميزة النسبية الديناميكية فى كوريا . وقد قامت الحكومة فى المرحلة الأولية للتصنيع التى بدأت عام ١٩٦٢، بتشجيع تصدير السلع التى يعتمد إنتاجها أو تجميعها اعتمادا شديدا على العمالة غير الماهرة

جدول رقم (٤)

هيكل الصادرات السلعية فى كوريا ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ (القيمة بالبليون دولار)

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
اجمالى الصادرات	١٣٢,٣١	١٤٣,٦٨	١٧٢,٢٧
منتجات صناعية ثقيلة	٨٩,٧	١٠٣,١٨	١٢٧,٦٢
منتجات كيماوية	٩,٠٢	٩,٤١	١٢,١٤
أدوات معدنية	١١,١٢	١٠,٣١	١١,٣٦
آلات	١٠,٠٦	١١,٥٩	١٢,٠
منتجات الكترونية	٣٤,٢٨	٤٥,٨١	٦٢,٠٤
معدات اتصالات	٨,٩٢	١٦,٧٤	٢٨,١٢
سيارات ركوب	٨,١٧	٩,٤٢	١١,١
اشباه موصلات	١٧٠١	١٨,٨٥	٢١,٢٨
منتجات صناعية خفيفة	٣٢,٤٩	٢٩,٧١	٣٠,٢٩
خطوط ونسيج	١,٥١	١,٣٩	١,٥٣
اقمشة	٧,٨٥	٨,٠	٨,٥٢
ملابس واغطية	٤,٦٥	٤,٨٧	٥,٠٢
ذهب	٦,٦٩	٢,٩٥	١,٥٣
اجمالى الواردات	٩٣,٢٨	١١٩,٧٥	١٦٠,٤٨
الميزان التجارى	٣٩,٠٣	٢٣,٩٣	١١,٧٩

Source :
Korea Annual, Yonhap news agency, Korea, 2001, P. 145.

المنخفضة الأجر ، ومن ثم حققت ميزة نسبية فى التجارة الدولية . ومع تراكم المزيد من رأس المال والمهارات التكنولوجية فى الاقتصاد وفقدانه لميزة العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر انتقلت الميزة النسبية لكوريا إلى المنتجات القائمة على العمالة الماهرة والكثيفة العمالة أو المنتجات كثيفة رأس المال.(٣٨)

وكان نتيجة ذلك ، أن ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية الثقيلة من نحو ٦٧,٨ ٪ فى عام ١٩٩٨ إلى نحو ٧١,٨٪ فى عام ١٩٩٩ ثم إلى نحو ٧٤,١٪ فى عام ٢٠٠٠ من إجمالى الصادرات الكورية ، محققة بذلك أعلى نسبة لها منذ الستينات .

أما المنتجات الصناعية الخفيفة فقد انخفضت نسبتها ٢٤,٦٪ إلى ٢٠,٧٪ ثم إلى ١٧,٦٪ فى نفس الفترة من إجمالى الصادرات الكورية (جدول رقم ٤) .

٧- التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية :

انضمت كوريا الجنوبية إلى اتفاقية الجات GATT عام ١٩٦٧ وبدأت فى إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والتجارى منذ ذلك التاريخ، بل كانت فى مقدمة الدول التى استفادت من حرية التجارة بسبب إتباعها لاستراتيجية تنمية الصادرات فى التنمية الاقتصادية مثل باقى النمور الآسيوية . وقد كان لإنضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD أكبر الأثر فى تحرير اقتصادها خاصة فى مجال الخدمات وسعر الصرف والاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل وطويلة الأجل

وعلى الرغم من الأزمة المالية التى حلت بدول شرق آسيا بصفة عامة وكوريا بصفة خاصة عام ١٩٩٧ إلا أن الحكومات الكورية المتتابعة التزمت بحرية تجارتها الداخلية والخارجية سواء فى السلع والخدمات بل أنها أسرعت بتنفيذ التزاماتها فى مجال تحرير خدمات الاستثمار الأجنبى كأحد أهم الوسائل للخروج من هذه الأزمة .

وعلى الرغم من أن كوريا كانت أكثر الدول إسراعا إلى تحرير اقتصادياتها إلا أنها كباقى الدول المتقدمة ظلت تحيط قطاعها الزراعى بجدار من الحماية الجمركية وغير الجمركية، وهو ما يلاحظ من ارتفاع أسعار تلك السلع فى السوق الكورية عن باقى جيرانها من الدول الآسيوية .

ونظرا لاتباع كوريا لاستراتيجية تنمية الصادرات منذ السبعينات فإن تعاملاتها الخارجية سواء فى السلع أو الخدمات تؤثر بشدة على اقتصادها القومى، وقد أثرت الأزمة العالمية على تجارتها

الخارجية بشدة ، ففى عام ١٩٩٨ انخفضت قيمة الصادرات الكورية بنسبة ٢,٨٪ على الرغم من انخفاض قيمة العملة الوطنية (الوون) بنسبة ٤٠٪ أمام الدولار بينما انخفضت الواردات بنسبة أكبر كثيرا بلغت ٣٥,٥٪ مما أدى إلى تحقيق أكبر فائض تجارى فى تاريخها حيث بلغ حوالى ٤٠ بليون دولار وعلى الرغم من المديح الذى حظيت به الحكومة نتيجة هذا الفائض إلا أن الحقائق تثبت أنه كان نتيجة ضعف السوق المحلى . وفى عام ١٩٩٩ نمت الصادرات بنسبة ٨,٦٪ ولكن معدل النمو فى الواردات كان أكبر كثيرا حيث بلغ ٢٨,٤٪ مما أدى إلى انخفاض الفائض التجارى إلى ٢٥ بليون دولار فقط ولكن كان الموقف الاقتصادى أحسن كثيرا عن عام ١٩٩٨ بسبب تحسن السوق الداخلى .

وقد كان للازمة المالية أثر كبير فى تغير الهيكل الجغرافى والسلعى للتجارة الخارجية لكوريا

جدول رقم (٥)

التغير فى الهيكل السلعى للصادرات الكورية (٪) من عام ١٩٨٠الى عام ٢٠٠٠

السلع / السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
اشباه الموصلات	٢,٥٪	٣,٢٪	٧,١٪	١٧,٧٪	١٥,١٪
الحاسبات الآلية	--	-	٣,٩٪	٣,٨٪	٨,٥٪
السيارات	.	١,٩٪	٣,٠٪	٨,٤٪	٧,٧٪
البتروكيماويات	١,٥٪	١,٠٪	١,٥٪	١,٨٪	٥,٣٪
السفن	٣,٥٪	١٦,٦٪	٤,٤٪	٤,٥٪	٤,٩٪
وسائل الاتصال	-	-	٣,٨٪	٢,١٪	٤,٦٪
اللدائن الصناعية	-	-	١,٥٪	٢,٩٪	٢,٩٪
الصلب المسحوب	٤,١٪	٢,٩٪	٣,٧٪	٣,١٪	٢,٨٪
الملابس الجاهزة	١٥,٩٪	١٤,١٪	١١,٧٪	٣,٨٪	٢,٧٪
مستلزمات الفيديو	٢,٠٪	٢,٦٪	٥,٦٪	٣,٩٪	٢,١٪
المنتجات الخشبية	٢,٧٪	١,١٪	٠,٨٪	٠,٥٪	٠,٣٪
المنتجات الجلدية	٢,٧٪	٣,٦٪	٦,٦٪	٢,١٪	١,٢٪
الغزول النصاعية	٣,٢٪	٢,٨٪	٣,٦٪	٤,٣٪	٢,١٪

المصدر:

التمثيل التجارى - التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية - تقرير غير منشور - اكتوبر ٣,٢ ص ٥.

الجنوبية وذلك على النحو التالى :-

٥-٢ الهيكل السلعى للصادرات الكورية :

مثلت الصادرات النسيجية نحو ٢٠٪ من إجمالى الصادرات الكورية عام ١٩٨٠ بينما مثلت صادرات الصلب نحو ٥٪ منها والسفن نحو ٤٪ منها ولم تتعد قيمة صادراتها من أشباه الموصلات نحو ٣٪ فقط من إجمالى صادراتها والتى لم تزد عن ١٧,٥ بليون دولار فى نفس العام.ولكن خلال

جدول رقم (٦)

التغير فى الهيكل السلعى للواردات الكورية (٪) من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠

السلع / السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البترول ومنتجاته	٣٠,٢٪	٢٥,٣٪	٢١,٦٪	١٨,٢٪	٢١,٩٪
اشباه الموصلات	-	٣,٣٪	٦,٠٪	٦,٧٪	١٢,٤٪
الحاسبات الآلية	-	٠,٨٪	٢,٥٪	٢,٥٪	٤,٩٪
معدات الكترونية	-	٠,٤٪	١,٨٪	٢,٥٪	٢,٣٪
الذهب والفضة	-	-	-	٢,١٪	١,٤٪
معدات اتصال	١,٠٪	١,٢٪	١,٢٪	١,٨٪	١,٦٪
صلب مسحوب	٢,٤٪	٢,٥٪	٢,٤٪	٢,٠٪	١,٥٪
سلع كيماوية	٨,٢٪	٤,٨٪	٢,٤٪	٢,١٪	١,٤٪
آلات صناعية	٥,٦٪	٣,٦٪	٢,١٪	١,٠٪	٠,٨٪
الأدوية	٤,٢٪	٧,٨٪	٨,٩٪	١٤,٨٪	١٤,١٪
الغزول الصناعيه	٤,٢٪	٣,٠٪	١,٧٪	١,١٪	٠,٧٪

المصدر: التمثيل التجارى ـ التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية ـ مرجع سبق ذكره - ص٦ .

عام ٢٠٠٢ مثلت أشباه الموصلات الإلكترونية نسبة ١٥٪ من إجمالى الصادرات (بلغت قيمتها ١٧,٥ بليون دولار وهو ما يعادل إجمالى صادراتها عام ١٩٨٠) بينما لم تمثل الصادرات النسيجية نحو ٥٪ فقط من إجمالى الصادرات وأصبحت أهم السلع المصدرة متمثلة فى السيارات والأجهزة المنزلية والسلع الإلكترونية والحاسبات الآلية والبتروكيماويات والسفن والآلات والمعدات والمولدات الكهربائية .

٥-٣ الهيكل السلعى للواردات الكورية :

بينما كانت المواد الخام خاصة البترول تمثل أكثر من ٣٠٪ من إجمالى الواردات الكورية من العالم الخارجى عام ١٩٨٠ إلا أنها لم تمثل سوى ٢٢٪ منها عام ٢٠٠٠ وبينما كانت السلع الاستهلاكية المستوردة عام ١٩٨٠ تتكون من الأثاث المنزلى والحبوب الغذائية والأدوية (١٢,٥٪) إلا أنها تراجعت تماما لترك المجال أمام السلع الوسيطة التى كونت ٤٠٪ من إجمالى وارداتها عام

جدول رقم (٧)

تطور الهيكل الجغرافى للصادرات الكورية (٪)(١٩٧٠ - ٢٠٠٠)

المنطقة الجغرافية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
آسيا	٣٧,٠٪	٣٢,١٪	٢٨,٨٪	٣٧,٩٪	٤٥,٨٪	٤٦,٥٪
اليابان	٢٨,٣٪	١٧,٤٪	١٥,٠٪	١٩,٤٪	١٣,٦٪	١١,٠٪
الشرق الأوسط	٠,٨٪	١٤,٥٪	٩,٥٪	٤,٠٪	٣,٩٪	٤,٧٪
أوروبا	٩,١٪	١٧,٩٪	١٤,٨٪	١٨,٥٪	١٦,٧٪	١٥,٩٪
الاتحاد الاوروبى	٧,٩٪	١٥,٥٪	١٠,٨٪	١٥,٤٪	١٣,٠٪	١٣,٠٪
امريكا الشمالية	٤٧,٣٪	٢٦,٣٪	٣٥,٥٪	٢٩,٨٪	١٩,٣٪	٢٠,٧٪
امريكا اللاتينية	٠,١٪	٢,٨٪	٣,٦٪	٣,٢٪	٥,٩٪	٦,٥٪
أفريقيا	٢,٠٪	٢,٤٪	٢,٢٪	١,٤٪	١,٨٪	٢,٠٪

المصدر: التمثيل التجارى ـ التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية ـ مرجع سبق ذكره - ص٧ .

٢٠٠٠ وبينما لم تمثل السلع الاستثمارية سوى ١١٪ من وارداتها عام ١٩٨٠ إلا أنها بلغت ١٦٪ من إجمالى وارداتها عام ٢٠٠٠ كما ظهر بند جديد لم يكن موجودا من قبل هو المعادن النفيسة والتى بلغت قيمتها ١,٤٪ من إجمالى وارداتها .

٥-٤ الهيكل الجغرافى للصادرات الكورية :

تعتبر اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية والدول الآسيوية سريعة النمو أهم الشركاء التجاريين لكوريا الجنوبية، إلا أن التطور التاريخى للتجارة الخارجية الكورية يوضح أن درجة أهمية تلك الدول تغيرت كثيرا خلال الثلاثين عاما الماضية . فمن الملاحظ أن اليابان التى استحوذت

جدول رقم (٨)

تطور الهيكل الجغرافى للواردات الكورية (٪) من عام ١٩٧٠إلى عام ٢٠٠٠

المنطقة الجغرافية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
آسيا	٥١,٢٪	٣٥,٢٪	٣٨,٢٪	٤٠,٨٪	٤٠,٦٪	٤٤,٧٪
اليابان	٤١,٠٪	٢٦,٣٪	٢٤,٣٪	٢٦,٦٪	٢٤,١٪	١٨,٩٪
الشرق الأوسط	٥,٧٪	٢٥,٨٪	١٢,٧٪	٨,٩٪	٨,٨٪	١٦,٦٪
أوروبا	١١,٠٪	٨,٥٪	١٣,٥٪	١٥,١٪	١٦,٦٪	١٣,٤٪
الاتحاد الاوروبى	١٠,٥٪	٧,٢٪	٩,٨٪	١٣,٠٪	١٣,٥٪	١٠,٦٪
امريكا الشمالية	٣٠,٧٪	٢٣,٦٪	٢٢,٩٪	٢٦,٤٪	٢٤,٤٪	١٧,١٪
الولايات المتحدة	٢٩,٥٪	٢١,٩٪	٢٠,٨٪	٢٤,٣٪	٢٢,٥٪	١٥,٩٪
امريكا اللاتينية	٠,٣٪	١,٧٪	٦,٠٪	٢,٥٪	٢,٩٪	٢,٤٪
أفريقيا	٠,٣٪	٠,٤٪	٢,١٪	٠,٥٪	١,٥٪	١,٢٪

المصدر: التمثيل التجارى - التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية - مرجع سبق ذكره - ص٩ .

على٢٨,٣٪ من إجمالى صادرات كوريا الجنوبية عام ١٩٧٠ لم تحظ سوى بحوالى ١٧,٤٪ من صادراتها الخارجية عام ١٩٨٠ ولم تتعد قيمة مساهماتها فى الصادرات الخارجية الكورية عن ١١٪ خلال عام ٢٠٠٠ . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية التى احتلت ٤٧,٣٪ من إجمالى تجارتها الخارجية عام ١٩٧٠ لم تستحوذ إلا على ٢٦,٣٪ منها عام ١٩٨٠ وانخفضت نسبة مساهمتها إلى ٢٠,٧٪ فقط عام ٢٠٠٠ .

وفى المقابل فقد تزايدت نسبة مساهمة دول النمور الآسيوية فى التجارة الخارجية لكوريا من ٩٪ فقط عام ١٩٧٠ لتصل إلى ١٩٪ عام ١٩٩٠ وقفزت خلال عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٣١٪ من إجمالى تجارة كوريا الخارجية . كما ارتفع نصيب كل من دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوربى خلال الثلاثين عاما٦٧ الماضية بنسب متفاوتة إلا أنه من الملاحظ أيضا أن نصيب القارة الأفريقية ودول الشرق الأوسط فى تجارة كوريا الخارجية ظل يتأرجح من عاما لآخر إلاّ أن المحصلة الأخيرة تظهر أن حجم تجارة كوريا الجنوبية مع تلك الدول لم يتغير كثيرا خلال الثلاثين عاما الماضية.

جدول رقم (٩)

تطور التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية (١٩٥٠ - ٢٠٠٢) (القيمة بالبليون دولار)

السنة	الصادرات الكورية	الواردات الكورية	الميزان التجارى
١٩٥٠	٠,٠٢٩	٠,٤٨	(٠,٠١٩)
١٩٦٠	٠,٣٣	٠,٣٤٤	(٠,٣١١)
١٩٧٠	٠,٨٣٥	١,٩٨٤	(١,١٤٩)
١٩٧٥	٥,٠٨١	٧,٢٧٤	(٢,١٩٩)
١٩٨٠	١٧,٥٠٥	٢٢,٢٩٢	(٣,٠٢٢)
١٩٨٥	٣٠,٢٨٥	٣١,١٣٦	(٠,٨٥٣)
١٩٩٠	٦٥,٠١٦	٦٩,٨٤٤	(٤,٨٢٥)
١٩٩٥	١٢٥,٠٥٨	١٣٥,١١٩	(١٠,٠١٦)
١٩٩٦	١٢٩,٧١٥	١٥٠,٣٣٩	(٢٠,٦٢٤)
١٩٩٧	١٣٦,١٦٤	١٤٤,٦١٦	(٨,٤٥٢)
١٩٩٨	١٣٢,٣١٣	٩٣,٢٨٢	٣٩,٠١٨
١٩٩٩	١٤٣,٦٨٥	١١٩,٧٥٢	٢٣,٩٣٣
٢٠٠٠	١٧٢,٢٦٨	١٦٠,٤٨١	١١,٧٨٦
٢٠٠١	١٥٠,٤٣٩	١٤١,٠٩٨	٩,٣٤١
٢٠٠٢	١٦٢,٤٧٠	١٥٢,١٢٦	١٠,٣٤٤

المصدر: التمثيل التجارى ـ التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية ـ مرجع سبق ذكره - ص١٠ .

٧-٤-الميزان التجارى الكورى :-

اعتادت كوريا تحقيق عجز تجارى متواصل منذ عام ١٩٥٠ إلا خلال فترتين هما خلال فترة النمو الاقتصادى السريع (١٩٨٦-١٩٨٩) وخلال الأزمة المالية لدول شرق آسيا (١٩٩٨-٢٠٠٢) ، وكان السبب الرئيسى خلال الفترة الأولى هو المعدل السريع لزيادة الصادرات الكورية خاصة من السلع الالكترونية والاستهلاكية التى تميز هذه الفترة بينما كان السبب الرئيسى وراء الفترة الثانية هو انخفاض قيمة العملة الوطنية (الوون) بنسبة ٤٠٪مقابل العملات الحرة الدولية .

ومن الملاحظ أن كوريا تحقق فائضا تجاريا متواصلا مع مجموعة من الدول أهمها الولايات

المتحدة الأمريكية وهونج كونج والصين الشعبية وتايوان وفيتنام والمكسيك وسنغافورة بينما تحقق عجزا تجاريا متواصلا مع الدول البترولية سواء فى الخليج العربى أو جزر الملايو كما تحقق عجزا متواصلا فى تجارتها الخارجية مع اليابان .

٨-دور التجارة الخارجية فى الاقتصاد الكورى ونصيبها من التجارة الدولية :

٨-١-دور التجارة الخارجية فى الاقتصاد الكورى :

تعتبر قصة التنمية الاقتصادية الكورية من انجح قصص التنمية فى العالم وكانت محل دراسة من العديد من مراكز الأبحاث الاقتصادية حيث لم يتعدى متوسط الدخل للفرد الكورى أكثر من ٨٧ دولار عام ١٩٦٢ حينما أعلنت كوريا عن أول خطة خمسية لها بينما بلغ حوالى ١١ ألف دولار عام ١٩٩٥ ولولا الأزمة المالية التى حلت بكوريا بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة لبلغ أكثر من ١٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٣ ومهما اختلفت التحليلات الاقتصادية فإنها أجمعت على أن السبب الرئيسى يرجع إلى إتباعها لسياسة تنمية الصادرات كأساس للتنمية الاقتصادية، بينما اتبعت معظم الدول الفقيرة الأخرى نظم ترشيد وإحلال الواردات، ومن خلال استراتيجية تنمية الصادرات وبالاستفادة من الظروف العالمية المتمثلة فى انشغال العالم بالحرب الباردة بين الدول الشيوعية والرأسمالية وكذلك بالنزاعات الإقليمية فى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا استطاعت أن تبنى قطاع صناعى قوى يحاكى القطاع الصناعى اليابانى معتمدا على اتساع أسواق السلع الاستهلاكية البسيطة معتمدة على تكاليف عمالتها الرخيصة فى ذلك الوقت مما دفع بمعدل زيادة الصادرات السنوى إلى ٤٠٪خلال السبعينات . وبعد ارتفاع الدخل القومى وتكاليف العمالة استطاعت التحول من الاعتماد على العمالة الرخيصة إلى التكنولوجيا المتطورة والمتمثلة فى السلع الكهربية والملابس الجاهزة معتمدة على الوفر المحقق من خلال الإنتاج الضخم . والاستثمار فى المعدات الاستثمارية الحديثة والتى اعتمدت فيها على ارتفاع معدلات الادخار خاصة بين الطبقة العاملة وعلى مجموعة من القيم الراسخة فى المجتمع والمتمثلة فى عبادة العمل والولاء لأصحاب الأعمال من بعض العائلات التى استطاعت تكوين ثروات ضخمة خلال تلك المرحلة حيث بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى ٣٩٪ومن خلال التعاون والشراكة بين الحكومة وتلك العائلات استطاعت الحكومة بناء بنية أساسية استطاعت بها جذب الاستثمارات العالمية خاصة فى مجالات التقنية المتطورة فى مجال الصوتيات والمرئيات والصلب وهو ما حقق لها طفرة جديدة فى الصادرات خلال الثمانينات وبداية التسعينات

جدول رقم (١٠)

تطور مساهمة الصادرات ومعدل النمو الاقتصادى الكورى(١٩٧٠-٢٠٠٠) (القيمة بالبليون دولار)

السنة	معدل النمو الاقتصادى ٪	عدد البنود التصديرية (عدد)	العمالة التصديرية إلى اجمالى العمالة ٪	متوسط قيمة الصادرات للفرد (دولار)
١٩٧٠	٨,٨	٨٨٨	٤,٤	٢٦
١٩٧٥	٦,٦	٢١٧٥	١٣,٩	١٤٤
١٩٨٠	٢,٧	٢٦٩٧	١٤,٥	٤٥٩
١٩٨٥	٦,٥	٦٩٢٥٥	١٥,٥	٧٤٢
١٩٩٠	٩,٥	٢٥٥٢٢	١٥,٥	١٥١٧
١٩٩٥	٨,٩	٦٥٧٦٣	١٢	٢٧٦٤
٢٠٠٠	٩,٣	٨٠٣١٤	١٦,٢	٣٦٦٥

المصدر: التمثيل التجارى ـ التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية ـ مرجع سبق ذكره - ص ١٤.

كما أتاحت لها تطوير تلك التكنولوجيا للدخول إلى عالم أشباه الموصلات والحاسبات الآلية فى نهاية التسعينات [٣٨].

ومن الملاحظ إن أهم أسباب الطفرة فى الصادرات خلال الثلاثين عاما الأخيرة يرجع أساسا إلى قدرة الاقتصاد الكورى على تنويع بنوده التصديرية، حيث إن عدد البنود التصديرية لم يتعدى ٩٠٠بندا عام ١٩٧٠ وارتفع إلى ٢٦٩٧ بندا خلال عام ١٩٨٠وبلغ ٢٥ ألف بند خلال عام ١٩٩٠ وقفز إلى أكثر من ٨٠ ألف بند تصديريا خلال عام ٢٠٠٠وبالتالى فانه عند تعرض الاقتصاد الكورى لأى هزة اقتصادية فان الأسواق الخارجية تكون قادرة على استيعاب الفائض الانتاجى الكورى متأثرة بانخفاض أسعار العملة الوطنية وهو ما حدث خلال أزمة عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٧ ليعود الانتعاش الاقتصادى مجددا معتمدا على التجارة الخارجية وأخيرا يلاحظ المرونة الشديدة للواردات حيث تتقلص سريعا فى الأزمات لتحل المنتجات المحلية كبديل للسلع المستوردة ذات التكاليف العالية بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية [٣٩].

٦ - ٢ نصيب كوريا من التجارة الدولية :

استطاعت كوريا أن تقفز بنصيبها من التجارة الدولية من ٠,١٥٪ فقط خلال عام ١٩٦٠ إلى

حوالى ٢,٦٪ منها خلال نهاية القرن الماضى أى فى اقل من ٤٠ عاما فقط ويرجع السبب الرئيسى وراء ذلك إلى إتباع حكومات كوريا المتتابعة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات الوطنية . ففى خلال عام ١٩٦٠ لم تتعد قيمة الصادرات الكورية أكثر من ٣٣ مليون دولار كما لم تتعد ٨٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ ولكنها منذ إتباع استراتيجية تنمية الصادرات فى نهاية السبعينات فقد قفزت الصادرات الكورية لتصل إلى ١٧,٥ بليون دولار عام ١٩٨٠ والى ٦٥ بليون دولار عام ١٩٩٠ ثم إلى ١٧٢ بليون دولار عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوى يتراوح بين ١١٪

جدول رقم (١١)

تطور نصيب كوريا من التجارة الدولية (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) (بليون دولار أمريكى)

السنة	التجارة العالمية		التجارة الكورية		نصيب كوريا فى العالم	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
١٩٦٠	١٢٢	١٣٠	٠,٠٣٣	٠,٣٤٤	٪٠,٠٣	٪٠,٣
١٩٦٥	١٧٦	١٨٥	٠,١٧٥	٠,٤٦٣	٪٠,٠١	٪٠,٣
١٩٧٠	٢٨٣	٢٩٧	٠,٨٣٥	١,٩٨٤	٪٠,٣	٪٠,٦
١٩٧٥	٨٠٦	٨٢٥	٥٠,١٨	٧,٢٧٤	٪٠,٦	٪٠,٨
١٩٨٠	١٨٣٣	١٩١٩	١٧,٥	٢٢,٣	٪٠,٩	٪١,١
١٩٨٥	١٨٧٥	١٩٧٥	٣٠,٢	٣١,٣	٪١,٦	٪١,٦
١٩٩٠	٣٣٨٢	٣٥١٧	٦٥,٠	٦٩,٨	٪١,٩	٪٢,٠
١٩٩٥	٥٠٧١	٥١٣٨	١٢٥,١	١٣٥,٢	٪٢,٤	٪٢,٥
١٩٩٦	٥٢٨٩	٥٣٨١	١٢٩,٧	١٥٠,٣	٪٢,٤	٪٢,٦
١٩٩٧	٥٥١٠	٥٥٨٤	١٣٦,٢	١٤٤,٦	٪٢,٤	٪٢,٥
١٩٩٨	٥٣٩٤	٥٥١٩	١٣٢,٣	٩٣,٣	٪٢,٥	٪١,٧
١٩٩٩	٥٦٦٧	٥٨١٩	١٤٣,٧	١١٩,٨	٪٢,٥	٪٢,١
٢٠٠٠	٦٣٧٢	٦٦١٣	١٧٢,٣	١٦٠,٥	٪٢,٧	٪٢,٤
٢٠٠١	٦١٦٧	٦٦٤٨٤	١٥٠,٤	١٤١,١	٪٢,٥	٪٢,٣
٢٠٠٢	٦٤٢٤	٦٦٨٥	١٦٢,٥	١٥٢,١	٪٢,٥	٪٢,٣

المصدر: التمثيل التجارى - التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية - مرجع سبق ذكره - ص ١٦.

و١٩٪ بينما لم يتعدى المتوسط السنوى لنمو الصادرات العالمية أكثر من ٣,٥٪ خلال تلك الفترة .

٧- السياسات التجارية لكوريا الجنوبية :

التزمت كوريا الجنوبية بتنفيذ التزامتها تجاه منظمة التجارة العالمية WTOوكذلك التزامها تجاه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD وكذلك التزاماتها الإقليمية والثنائية مع الدول المختلفة خاصة فى مجالات تجارة السيارات والسلع عالية التقنية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات الأساسية وأصبح السوق الكورى من أكثر الأسواق تحررا اقتصاديا على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى حلت به عام ١٩٩٧-١٩٩٨ .

وبعد أن فقدت كوريا بعض الأسواق الهامة التى كانت تنفذ إليها من خلال النظام العام للمزايا التفضيلية خاصة اليابان والاتحاد الأوروبى وسويسرا والنرويج إلا إنها بدأت فى الاستعاضة عنها بمجموعة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية لضمان استمرارها.

٧-١ التعريفة الجمركية :

تعتبر التعريفة الجمركية من أكثر أدوات السياسة التجارية استخداما من جانب الحكومة الكورية ، بينما يتقلص دورها كأداة للإيرادات العامة حيث لا تتعد حصيلتها ٦,٥٪من إجمالى تلك الإيرادات ، ويقدر المتوسط العام للتعريفة الجمركية الكورية بحوالى ١٣,٨٪على السلع الصناعية، بينما يبلغ المتوسط العام للتعريفة المطبقة على السلع الزراعية بحوالى ٥٠٪. ويعتبر جدول التعريفة الجمركية الكورية من أصعب الجداول ولا ينافسه سوى جدول التعريفة الجمركية الهندى حيث يتضمن عدداً كبيراً من الاستثناءات الموسمية وعدد من التعريفات المتصاعدة وعدد من التعريفات المتغيرة على حوالى ١٢بند تفصيلى، بل أن هناك ١٢٥ نوعا من التعريفات الواجب التنويه عنها وتعريفها فى هوامش تلك الجداول.

وعلى الرغم من صعوبة فهم وتطبيق التعريفة الجمركية الكورية إلا أن سرعة وكفاءة عملية التخليص الجمركى فى كوريا لا يضاهيها فيها أى دولة إلا سنغافورة بعد أن غطت كل المنافذ الجمركية بشبكة ذكية من الحاسبات الآلية التى تساعد على الإفراج الفورى عن كل السلع الواردة فى نفس اليوم دون أى تعقيدات كما بدأت فى عملية توحيد عمليات التثمين الجمركى آليا دون تدخل بشرى مما أدى إلى تخلص عمليات الإفراج من الاتهامات الخاصة بالفساد الإدارى والرشوة التى كانت

احد معالم كوريا سابقا وأخيرا .

٧-٢ التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية :

من الواضح أن البلدان النامية ذات الاقتصادات الموجهة للخارج حققت مستويات عالية من الأداء فى المجال الاقتصادى، بيد أن الحكومة الكورية - فى تحقيقها لذلك المستوى المرتفع من الأداء، ظلت محافظة - على طول عملية التنمية - على ما يسمى بسياسة "الحماية الانتقائية" ، حيث لقيت بعض الصناعات الموجهة للتصدير معاملة متميزة منها التمتع بالدعم والإعفاءات الضريبية والحماية الانتقائية فى مواجهة الواردات والإعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة . وما إلى ذلك .(٤٠)

ونود أن نوضح بعض الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الكورية لتدعيم القطاعات التصديرية.

منذ بداية مرحلة التنمية لم تخف كوريا سياستها فى تدعيم أى صناعات موجهة للتصدير بطريق مباشر ، رغم وجود ضغوط سياسية شديدة من بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ولذلك فقد طبقت الدولة عددا من الإجراءات مثل : (٤١)

١- رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة على استيراد المواد الأولية (مستلزمات الإنتاج) المستخدمة فى إنتاج سلع تصديرية .

٢- مزايا ضريبية للشركات المصدرة للخارج مثل خصم مصاريف التسويق والإعلان والمعارض فى الخارج ، إما من الضريبة أو اعتبارها مصروفا استثماريا .

٣- منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمنشآت متوسطة الحجم والصغيرة المرتبطة بالنشاط التصديرى .

٤- رد نسبة (جزء) من الضريبة المفروضة على القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك المقررة على بعض مستلزمات الإنتاج إلى المنشآت المصدرة وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٥-.التمويل المباشر لمشروعات تصديرية أو تسويقية بالخارج أو تيسير إجراءات التصدير إلى اليابان (بتشجيع من اليابان) بواسطة السماح بإنشاء شركات صغيرة الحجم فى محاولة لموازنة العجز فى الميزان التجارى مع اليابان .

٦- تدعيم البنية الأساسية والتى تدهورت حالتها خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣ .

٧- توجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات لها الأولوية بالنسبة لخطة التنمية .

٨- تعديل سياسات الاستيراد التى ترمى إلى تسهيل دخول المواد الأولية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا التى تحتاجها القطاعات الصناعية أو الخدمية الموجهة للتصدير .

٩- تبسيط الإجراءات أو اللوائح التى تنظم الاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات أو البنية الأساسية

١٠- معالجة المشاكل التى يواجهها المصدرون بحسم وبسرعة وبالأخص فيها يتعلق: باللوائح والقوانين التى تحكم أذون استيراد مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة، وبقواعد ولوائح الفحص والتفتيش والجمارك وبالأخص فيما يتعلق بالمنشآت التصديرية .

جدول رقم (١٢)

الواردات المصرية من دولة كوريا الجنوبية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١

(القيمة بالمليون)

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
بلاستيك ومصنوعاته	٧,٣	٢٣,٢	٢٦,٨	٣٢,٠	٥٧,٤	٣٥,٩	٣٠,٠	١٧,٠
مطاط ومصنوعاته	٧,٧	١٣,٢	١٧,٤	١٢,١	١٣,٢	١١,٣	١٠,٩	٧,٩
ألياف صناعية	١٧,٥	٣٤,٨	٢١,١	٢٥,٥	٣٢,٠	٢٣,٩	١٩,٠	٢١,٩
أجهزة آلية وقطع غيارها	٥,٩	١٠,٥	١٠,٩	٢٧,٦	٤٥,٨	٤٥,١	٤٢,٨	٤٤,٢
اجهزة كهربائية	٤٩,٩	١٠٢,١	٨٦,٧	٨٠,٦	٦٥,١	٣٨,٧	٢٥,١	٤٥,٢
سيارات متنوعة	١,٣	٢,٤	٣,٦	٧,١	٧٢,٤	٨٦,٦	٤٦,٣	٣٩,٥
جبس واسمنت	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٧	٢٤,٥	٧,١	٤,٠
حديد ومصنوعاته .	٢,٨	٧,٠	٨,٢	٥,٢	١٥,٢	٢٩,٧	٢٦,٨	٣١,٧
بترول ومنتجاته	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	X	X	٢,٥
ورق ومصنوعاته	٠,٥	٦,١	١,٠	١,٧	١٠,٣	١٢,٨	٥,٨	١٢,٩
ادوية	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٢,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٣
الجملة بما فيها الاخرى	١٦,٧	٢٢٧,١	١٩٢,٩	٢٢٣,١	٣٦٤,٧	٣٤٩,٩	٢٤٥,٦	٢٦,٩

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ـ الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات .

Xأقل من خمسين ألف .

٨- التبادل التجارى بين مصر وكوريا :

وبدراسة حجم التبادل التجارى بين البلدين نجد أنه بلغ ٢١٢,٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ وارتفع ليصل إلى نحو ٣١٩,٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ وبالرغم من ارتفاع حجم التبادل التجارى بين البلدين إلا أنه غير كاف خاصة فى ظل آليات النظام العالمى الجديد .

٨-١ تحليل الواردات المصرية من كوريا الجنوبية :

ارتفعت الصادرات الكورية إلى مصر تدريجيا، باستثناء عام ١٩٩٦ - من نحو ١٠٦,٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ لتصل إلى نحو ٢٦٩,٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الواردات المصرية من آلات وأجهزة آلية وقطع غيارها، سيارات متنوعة ، حديد ومصنوعاته حيث مثلت نحو ١٦,٤٪ ، ١١,٨٪، ١٤,٧ ٪ على التوالى من إجمالى الواردات المصرية من كوريا الجنوبية

٨-٢ تحليل الصادرات المصرية إلى كوريا الجنوبية :

أخذت الصادرات المصرية إلى كوريا الجنوبية تتذبذب حيث أنها انخفضت من نحو ١٠٥,٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ إلى نحو ٣٥,٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى ٦٠,٤ مليون دولار فى عام١٩٩٧ .

وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات المصرية من البترول ومنتجاته ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى ٣٣,٧ مليون دولار، إلا أن الصادرات المصرية بدأت فى التحسن لتصل إلى ٥٠,٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ .

وتتسم الصادرات المصرية لكوريا الجنوبية بعدم الاستقرار وعدم التنوع ، حيث تتركز الصادرات المصرية لكوريا الجنوبية فى كلا من البترول ومنتجاته ، والقطن الخام وغزل القطن والمنسوجات القطنية ، مما يؤثر على الميزان التجارى بين البلدين .

٨-٣ الميزان التجارى بين البلدين :

حقق الميزان التجارى بين البلدين عجزا مستمرا فى غير صالح مصر حيث اتجه هذا العجز إلى التزايد ليصل إلى أعلى مستوى له عام ١٩٩٨ وبقيمة ٣١٦,٧ مليون دولار إلا أن هذا العجز تناقص ليصل إلى نحو ١٩١,٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠، ولكنه ارتفع مرة أخرى فى عام ٢٠٠١ ليصل إلى نحو ٢١٨,٥ مليون دولار وهذا نتيجة ارتفاع الواردات المصرية من الآلات والأجهزة الآلية، والسيارات، والحديد ومصنوعاته .

جدول رقم (١٣)

الصادرات المصرية إلى دولة كوريا الجنوبية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١

(القيمة بالمليون)

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
بترول ومنتجات بترولية أخرى	٨١,٢	٢٥,٤	٩,٣	٣٧,٧	٤٢,٧	٧,٥	٢٩,١	٣٢,٤
قطن خام ومنسوجات قطنية	٢٣,٦	٢٠,١	٢٢,٣	١٨,٨	٥,١	٢٢,٨	١٦,٥	١٤,٧
ألياف صناعية	٠,٥	٣,٦	٢,٢	X	X	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حديد ومصنوعاته	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
المونيوم ومصنوعاته	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
نحاس ومصنوعاته	٠,٠	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٠	X	٠,٩	٠,٩
الجملة بما فيها الأخرى	١٠٥,٩	٥١,٦٦	٣٥,٦	٦٠,٤	٤٨,٠	٣٣,٧	٥٤,٢	٥٠,٧

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ـ الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات .

Xأقل من خمسين ألف .

جدول رقم (١٤)

الميزان التجارى بين مصر وكوريا الجنوبية (١٩٩٤ - ٢٠٠١)

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	عجز الميزان التجارى
١٩٩٤	١٠٥,٩	١٠٦,٧	٠,٨
١٩٩٥	٥١,٦	٢٢٧,١	١٧٥,٥
١٩٩٦	٣٥,٦	١٩٢,٩	١٥٧,٣
١٩٩٧	٦٠,٤	٢٣٣,١	١٧٢,٧
١٩٩٨	٤٨,٠	٣٦٤,٧	٣١٦,٧
١٩٩٩	٣٣,٧	٣٤٩,٩	٣١٦,٢
٢٠٠٠	٥٤,٢	٢٤٥,٦	١٩١,٤
٢٠٠١	٥٠,٧	٢٦٩,٢	٢١٨,٥

المصدر : حسبت بواسطة الباحثة من جدولى (١٢ ، ١٣)

٩- التنمية التكنولوجية والبحوث والتطوير :

مع بداية الستينات ووضع أولى خطط التنمية الاقتصادية بدأ الاهتمام جليا بالعلوم والتكنولوجيا والبحوث لتعضيد خطط التنمية الخمسية المتعاقبة . ولقد كانت أولى الخطوات فى هذا المضمار هو تأسيس وزارة العلوم والتكنولوجيا ، كما سنت الحكومة عددا من القوانين التى تهدف إلى ترقيه البحوث العلمية فى مختلف المجالات وكذلك الإبداع وبراءات الاختراع . كما قامت الحكومة بوضع عدد من المعاهد والهيئات العلمية تحت إشرافها المباشر، وكذلك الإشراف على عدد من منظمات ومراكز البحوث الكورية ومنها معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا KAIST ، ومعهد كوريا لبحوث الطاقة المتقدمة KAERI ، ومعهد كوريا للطاقة والموارد KERI ، ومعهد كوريا للبحوث الكيميائية والتكنولوجية KERCT، ومعهد كوريا لبحوث تكنولوجيا الإلكترونات والاتصالات KETRI ، وبالإضافة إلى إشراف الحكومة على تلك المعاهد ,حددت الحكومة معالم سياستها بما يخدم أعمال البحوث والتكنولوجيا من خلال الوكالات الحكومية ومراكز الأبحاث والمنظمات الاستشارية عن طريق المتابعة المستمرة والتقييم من جانب مجلس التخطيط الاقتصادى . EPB(٤٢)

وكنتيجة لاهتمام الحكومة بالتنمية التكنولوجية أنشئ مجلس تنمية التكنولوجيا فى عام ١٩٨٤ ، وهو هيئة تخضع لإشراف رئيس الجمهورية، وتضم ١٧ عضوا يوكل إليهم مهام تقييم وتحليل المستويات التكنولوجية للصناعات الكورية واتخاذ الإجراءات التى من شأنها رفع تلك المستويات . كما يقوم المجلس بالتنسيق بين الخطط والبرامج المتعلقة بتنمية، وتحسين الاستثمار والأنظمة .

وكنتيجة لتطبيق سياسة التكنولوجيا تمكنت كوريا من تطوير عدد من المنتجات وبصفة خاصة فى مجال الالكترونات والحاسبات الآلية التى تتمتع بكفاءة فى التشغيل وانخفاض نسبى فى نفقات إنتاجها مقارنة مع مثيلاتها بالبلدان الصناعية، الأمر الذى مكنها من المنافسة فى الأسواق الدولية وارتفاع صادراتها .

ومن أبرز المؤسسات الكورية العاملة فى مجال الموارد وتدريب الباحثين الكوريين مؤسسة كوريا للهندسة والعلوم Kosef وتقوم تلك المؤسسة والتى أنشئت فى عام ١٩٧٧ بدور كبير فى تمويل البحوث فى مجال الهندسة والعلوم التطبيقية وذلك من خلال دعمها المالى والأدبى للباحثين

المتميزين. كما أنه هناك اتفاقيات علمية وثقافية بين كوريا وبلدان العالم المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد تتم من خلالها الأبحاث المشتركة فى مجالات الطاقة النووية للاغراض السلمية والهندسة الوراثية والكيمياء، وكذلك تحسين أنظمة التقنيات الصناعية وتحسين إنتاجية الزراعة والغابات ، ومن ناحية أخرى مدت كوريا خيوط التعاون بينها وبين البلدان النامية فيما يتعلق بأعمال التدريب والبحوث، فقد استقطبت ما يقرب من ٤٨٩٢ متدربا من البلاد النامية لتدريبهم فى الفترة من ١٩٦٣ -١٩٨٤ ، كماأرسلت ١٧٥خبيرا كوريا إلى تلك البلدان لأغراض التنمية والبحوث .(٤٣)

ووفقا لإحصاء عام ١٩٩٠ بلغ عدد منظمات ومراكز البحث العلمى الحكومية والخاصة ٢١٠٦ مركزا كما بلغ عدد الباحثين بها ٧٠٥٠٣ باحثا، كما بلغت نسبة الإنفاق على التنمية والبحوث ١,٩٪ من إجمالى الناتج القومى وبالرغم من تنامى تلك النسبة مقارنة بالفترات الماضية سنجد أنها فى تحسن ملحوظ، إلا أنها مازالت أقل من تلك النسب فى الدول المتقدمة إذ بلغت تلك النسب ٢,٨٩٪ فى ألمانيا الغربية ٢,٦٩٪ فى اليابان ٢,٧٣٪ ، فى الولايات المتحدة، ٢,٣٣٪فى فرنسا من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٩٠ .(٤٤)

٩-١ التعليم لمقابلة متطلبات التنمية :

لقد كان للتعليم أثره الكبير فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية الحديثة فى كوريا من حيث تأكيد السياسات الحكومية على الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية بجميع جوانبها ، وقد تزايدت أهمية الربط بين التعليم وجميع نواحى الحياة الكورية خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك بعد نجاح الحكومة الكورية فى محو الأمية محوا تاما فى عام ١٩٦٠ .(٤٥)

لقد أدركت الحكومة الكورية أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقطاع التعليم، وذلك لإعداد أجيال من المثقفين والباحثين والعلماء والفنيين القادرين على الإنتاج والنهوض بالبلاد، وذلك لتعويضها عن فقرها فى الموارد الطبيعية .

واهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالتعليم فى البلاد وقد تركزت الجهود الأولية للحكومة فى العمل على محو أمية الكوريين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ، وبتحقيق ذلك الهدف ، ومع اهتمام الدولة بالتخطيط الاقتصادى فى بداية الستينات صدر الميثاق الوطنى للتعليم فى ٥ ديسمبر

١٩٦٨ والذى تضمن رؤى فلسفية واجبة التحقيق من خلال التنمية التعليمية ، وحث الميثاق الكوريين على تعبئة كافة جهودهم بالالتزام بقيمهم الثقافية والأخلاقية وتركيز كافة طاقاتهم من أجل تنمية البلاد وتحدى الصعاب المتوقع ظهورها .(٤٦)

ولقد أخذت السياسة التعليمية فى بداية السبعينات فى الاهتمام بربط التعليم بمتطلبات التنمية الشاملة فى البلاد ، حيث زاد الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى والزراعى خلال الثمانينات والتسعينات من حيث موائمة البرامج التعليمية لمتطلبات الواقع العلمى وتطبيقاته. (٤٧)

فلقد تم تخصيص حوالى ١٧,٤٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى على التعليم فى كوريا فى عام ٢٠٠٢ ، (جدول رقم ١٥) .

جدول رقم (١٥)

الإنفاق العام على التعليم ، ونسبته لجملة الإنفاق الحكومى

خلال الفترة من (١٩٨٧ -٢٠٠٢)من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١

البيان / السنوات	الانفاق العام على التعليم (بليون وون كورى)	الانفاق العام على التعليم لجملة الانفاق الحكومى (٪)
١٩٨٧	٣,١٢٧	١٩,٨
١٩٩٠	٥,٥٩٧	٢٢,٤
١٩٩٥	٩,٦٨١	١٨,٨
٢٠٠٠	١٢,٦٨٩	١٤,٣
٢٠٠١	١٧,٧٥٣	١٧,٩
٢٠٠٢	١٨,٤٢٢	١٧,٤

Source: WWW. nso.go.kr/eng/handboook/chapter 12.shtml

كما ارتفع عدد المدارس من ٩٧٩٢ مدرسة فى عام ١٩٧٠ إلى ١٩٠٣١ مدرسة فى عام ٢٠٠٠، كما ارتفع عدد الطلاب من نحو ٨٠٠٨ طالب فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ١١٩٢٣ طالبا فى عام ٢٠٠٠، (جدول رقم ١٦) .

جدول رقم (١٦)

عدد المدارس والجامعات والطلاب فى كوريال (١٩٧٠-٢٠٠٠)

البيان / السنة		١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المجموع	عدد المدارس	٩٧٩٢	١١٥٥٠	١٩٧٤٧	١٩٦٩٣	١٩٧٤٣	١٩٨٧٦	١٩٥٧٨	١٩٠٣١
	عدد الطلاب	٨٠٠٨	١٠٦٣٥	١١٦٥٨	١١٥١١	١١٥٤٩	١١٧٢٨	١١٨٣٧	١١٩٢٣
دور الحضانة	عدد الدور	٤٨٤	٩٠١	٨٣٥٤	٨٤٢١	٨٤٩٨	٨٩٧٣	٨٧٩٠	٨٤٩٤
	عدد الطلاب بالالف	٢٢	٦٦	٤١٥	٤٢٦	٤٥١	٥٣٤	٥٣٤	٥٤٥
المدارس الابتدائية	عدد المدارس	٥٩٦١	٦٤٧٩	٦٣٣٨٥	٦٢٤٥	٦١٢٢	٥٦٨٨	٥٥٤٤	٥٢٦٧
	عدد الطلاب بالالف	٥٤٧٩	٥٦٥٨	٤٨٦٩	٤٧٥٩	٤٥٦٠	٣٨٣٥	٣٩٣٦	٤٠٢٠
المدارس الاعدادية	عدد المدارس	١٦٠٨	٢١٠٣	٢٤٧٤	٢٤٩٨	٢٥٣٩	٢٧٣٦	٢٧٤١	٢٧٣١
	عدد الطلاب بالالف	١٣١٩	٢٤٧٢	٢٢٧٦	٢٢٣٢	٢٣٨٦	٢٠١١	١٨٩٧	١٨٦١
المدارس الثانوية	عدد المدارس	٨٨٩٩	١٣٥٥	١٦٨٣	١٧٠٢	١٧٣٥	١١٤٩	١١٨١	١١٩٣
	عدد الطلاب بالالف	٥٩٠	١٦٩٧	٢٢٨٤	٢٢١١	٢١٢٦	١٣٩٩	١٣٩٩	١٣٢٤
الكليات الفنية المتوسطة وكليات المعلمين	عدد المدارس	٤٢	١٣٩	١٢٨	١٢٩	١٣٧	٧٧٢٢	٧٦٢	٧٦٤
	عدد الطلاب بالالف	٣٦	١٧٤	٣٤٠	٣٧٥١	٤٢٢	٩٢٧	٨٥٢	٧٤٧
الكليات والجامعات	عدد المدارس	٧١	٨٥	١٠٧	١١٥	١٢	١٦٧	١٦٩	١٧٢
	عدد الطلاب بالالف	١٤٦	٤٠٣	١٠٤٠	١٠٥٢	١٠٧٠	١٤٩٩	١٦٠٩	١٦٨٦

المصدر : :للسنوات ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ .

- Korea Annual, yobhap news agencym Seoul, Korea, 2001, P. 250.

١٠- تفسير المعجزة الاقتصادية الكورية :

تذكر أحدى دراسات البنك الدولى [٤٨] عن المعجزة الشرق آسيوية أن معظم النمو الاقتصادى غير العادى لشرق آسيا يرجع إلى التراكم الفائق لرأس المال ، المادى والبشرى. إلا أن هذه الاقتصاديات كانت أيضا أكثر قدرة ، بالمقارنة مع أكثر اقتصاديات العالم ,على تخصيص الموارد المالية والبشرية فى مجالات الاستثمار عالية الإنتاجية ، وعلى استيعاب وإدارة التكنولوجيا"

ويخلص مؤلفو الكتاب أن " النمو السريع فى كل من الاقتصاديات المدروسة يرجع أساسا إلى تطبيق سلة من السياسات الاقتصادية " الصديقة للسوق (Market - friendly) والتى قادت إلى تراكم

أعلى وتخصيص أفضل للموارد وتؤكد دراسة الخبرة الشرق آسيوية حاجة الدول النامية الملحة إلى وضع أسس صحيحة للسياسة الاقتصادية ، وتبرهن على ضرورة ارتكاز سياسة التنمية على قدمين : سياسة اقتصادية كلية تحقق الاستقرار ، من جهة ، وتستثمر فى البشر ، من جهة أخرى . وتبرز على وجه الخصوص أهمية الارتكاز إلى تطوير التعليم . كما تبرز خبرة بلدان شمال شرق آسيا بالذات ,أن التدخل الانتقالى للدولة يساهم فى عملية النمو ، وتساعد على فهم أفضل لشروط نجاح مثل هذا التدخل[٤٩] ويرصد مؤلفو الكتاب ثلاثة شروط مسبقة تفسر نجاح تدخل الدولة فى البلدان المذكورة : أولها أنه يتجه مباشرة صوب مشكلات عمل السوق ، وثانيها، أنه يتم فى سياق سياسات أساسية صائبة ، وثالثها ، أنه اعتمد على قدرة الحكومات على وضع ومتابعة معايير ملائمة للأداء الاقتصادى . وتوضح هذه الشروط أن السياق المؤسسى الذى تطبق فى إطاره السياسات حاسم فى النجاح أو الفشل شأن السياسات ذاتها ، وهو ما يوضح لماذا فشلت سياسات مشابهة طبقت فى بلدان أخرى عديدة فى بلوغ ذات النجاح ، أضف إلى هذا ارتباط النجاح فى شرق آسيا بعوامل أخرى غير اقتصادية مثل : الثقافة والسياسة والتاريخ [٥٠] .

وهناك عوامل هامة ساعدت الشعب الكورى على تحقيق ما يسمى بالمعجزة وهى ما يلى:[٥١]

١-استقرار واستمرارية السياسات المشجعة للاستثمار .

٢-إجراءات سريعة وفورية من جانب الحكومة لاستعادة الاستقرار فى تعاملها مع الظروف الدولية أو المحلية المتغيرة أو كليهما معا .

٣- الدور المحورى للقطاع الخاص مع تدخل شامل لكنه " انتقائى " من جانب السلطات المركزية

٤-مستويات مرتفعة ومتزايدة من رأس المال البشرى .

٥-تعرض الصناعات لمستويات عالية من المنافسة على النظامين المحلى والدولى .

٦-إعمال قوة السوق وبصفة خاصة فى حالة سوق العمل .

٧-نشاط واسع متزايد فى مجال الأبحاث والتطوير مع تطويع التكنولوجيا الأجنبية المستوردة ومواءمتها مع الظروف المحلية .

إن سياسة تشجيع التصدير هى معيار النجاح للتجربة الكورية فى التنمية ، لكن هذه السياسة يجب أن يصاحبها عوامل أخرى منها على سبيل المثال ما يلى: [٥٢]

١-مستويات مرتفعة من التعليم (فيما يتعلق بالكم والكيف معا) .

٢-تنمية القطاع الزراعى .

٣-قبول الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية بتطويعها لظروف البلاد .

٤-سياسات صحيحة للتثبيت الاقتصادى الكلى .

٥-تقليل تشوهات السوق وخاصة بالنسبة لأسعار عناصر الإنتاج .

٦- قبول التدخل الحكومى ،فالتحرير ليس خيرا خالصا أو شرا خالصا ولكننا يجب أن نقلل البيروقراطية . ويجب أن تتدخل السلطات المركزية بدون قواعد جامدة وان تستجيب سريعا للأحداث المتغيرة .

١١- الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية :

هل من الممكن تعميم تجربة التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية لتصبح نموذجا قابل للتطبيق فى الدول النامية ؟ واعتقد أن الإجابة بالنفى ، لعدة أسباب أهمها : اختلاف البعد الزمنى ما بين الستينات وعام ٢٠٠٤ تغيرت فيها الأنظمة السياسية والأيدلوجيات ، وانتهاء الحرب الباردة وهناك سؤال هام يطرح نفسه : ما هى الدروس المستفادة من التجربة الكورية بالنسبة لمصر؟ وهل هناك إستراتيجيات محددة من الممكن تطبيقها كما هى أو تعديلها بما يتفق وأيدولوجية التنمية فى مصر فى الوضع الحالى؟

ولكى نحدد هذه الدروس فإننا سنحدد بعض المعالم الأساسية لتجربة التنمية الكورية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لمصر.

١-أن النظام السياسى الكورى يمكننا أن نطلق عليه نظاما ديمقراطيا ويمتاز بالاستقرار الداخلى لفترات طويلة مما أدى إلى خلق المناخ المناسب لوضع أسس مستقرة ومستمرة للنشاط الاقتصادى للانطلاق التنموى داخليا وخارجيا . وفى رأينا أن التجربة الكورية فى بعدها السياسى تشبه إلى حد كبير التجربة المصرية .

٢- من الضرورى أن تتميز السياسة الاقتصادية المصرية بالاستمرارية ومشاركة أهل الخبرة فى وضع الاستراتيجية الاقتصادية ، ومواجهة الضغوط السياسية الخارجية والتركيز على المصلحة الاقتصادية الوطنية وتعميق علاقات المشاركة بين واضعى السياسة الاقتصادية ومنفذى هذه السياسات من القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهذا ما طبقته التجربة الكورية، ويمكن إتباعها فى هذا المجال .

٣-أن للحكومة الكورية أهدافا واضحة وثابتة نسبيا، ولكن تم تعديل الاستراتيجيات على المدى الطويل نتيجة دوافع اقتصادية وليست سياسية . وكان لوضوح الهدف أهميته فى التنمية الاقتصادية .

٤-وضعت الحكومة الكورية استراتيجية للتنمية الاقتصادية اعتمدت على :

× التأكيد على إشباع حاجات السوق المحلى من السلع الضرورية .

× التركيز الشديد على الصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات .

× التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية .

× التشجيع المتوازن للاستثمار الأجنبى .

٥-تعتمد كوريا اعتمادا كليا على الموارد البشرية المحلية فى عملية التنمية - وذلك نظرا لافتقارها للموارد الأولية والمعادن والبترول - حيث إن لديها ثروة بشرية يمكن الاعتماد عليها بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التى تقوم باستقطاب العقول الأجنبية بكثرة .

وكانت تتبع كوريا إستراتيجية ذات شقين . الأول، الحد من معدل النمو السكانى ليتواءم مع الإنتاج، والثانى ، تقديم نظام تعليمى حكومى ومجانى متكامل .

يجب على الحكومة المصرية الاستفادة من التجربة الكورية فى مجال الاستثمار فى الثروة البشرية، والاهتمام بالتعليم الفنى . وفى رأينا انه يجب على الحكومة المصرية اتباع بعض الإجراءات للاستفادة من التجربة التنموية الكورية مثل .

١-تكامل الجهود لتحقيق التنمية بين جميع قطاعات الدولة فيجب أن يكون هناك مشاركة بين المخططين والمنفذين لخطط التنمية .

٢-ضرورة أن يكون دور الدولة وأجهزتها هو دور مشارك ومعاون وليس دورا مهيمنا ومتسلطا

٣-يجب تحديد الأهمية النسبية للقطاعات المؤثرة فى اختيار استراتيجية التنمية .

. ٤-ضرورة الاهتمام بالاستثمار فى الموارد البشرية والنظام التعليمى .

٥-يجب الاهتمام ببحوث التطور التكنولوجى والدراسات الإنمائية المتخصصة .

٦-الاهتمام بتوفير رأس المال اللازم للتنمية سواء عن طريق زيادة معدلات الادخار أو

الاستثمار .

٧-وضع مصلحة مصر القومية فوق كل اعتبارات سياسية دولية .

الهوامش والمراجع

(١) مجلس الشورى - **سلسلة تقارير مجلس الشورى - التوجه للتصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية**- لجنة الشئون المالية والاقتصادية - التقرير رقم (١٩) - أكتوبر ١٩٩٤ - ص ١٣ .

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - **استراتيجية تنمية الصادرات المصرية** - السنة الأولى - أغسطس ٢٠٠١ - ص ٤ .

(٣) د. محمد عدنان وديع - **برنامج سياسات دعم القدرة التنافسية** - المعهد العربى للتخطيط بالكويت - يناير ٢٠٠١ - ص ٤ .

(٤)عقب هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية حصلت كوريا على استقلالها فى عام ١٩٤٥، وفى عام ١٩٤٨ تأسست الجمهورية الكورية ، وانقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين ، جمهورية كوريا "كوريا الجنوبية" ، وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية .

(٥) نهر الهان هوثان أطول نهر فى كوريا الجنوبية ، ويخترق العاصمة الكورية سيول ,ويبغ طوله ٥١٤ كم.

(٦) د. محمد السيد سليم - **النموذج الكورى للتنمية** - مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - أغسطس ١٩٩٦ - ص ى.

(٧)د. هدى الشرقاوى - **التصنيع فى جمهورية كوريا: الهيكل والاستراتيجية** - مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٦ - ص ,٣٨

(٨) محروس إسماعيل - "دروس من التجربة الكورية" - **الأهرام الاقتصادى-العدد ١١١٨**- ص ٢٢ - ٢٧ .

(٩) جمال الدين الخازندار - **كوريا المعجزة الاقتصادية "الإدارة والإنجازات"** - قايتباى للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - يونيه ١٩٩٣ - ص ,١٦

10-Park, SE-il, "Labor Issues in Korea's future", **world development, vol. 16, No. 1, 1988**, P. 99 - 199.

11- Ibid., P. 99 - 199.

١٢- د. جمال الدين الخاذندار - كوريا المعجزة الاقتصادية ... - مرجع سبق ذكره - ص ١٧ .

١٣- المرجع السابق - ص ١٧ - ١٨ .

14-**A Handbook of Korea**, Seoul international publishing house, Seoul, Korea,

1979, P. 354.

15- Amasden A.H., **Republic of Korea country study (14) WIDER: stabilization and Adjustment policies and programs.** (WIDER: world Institute for development Economics research of the United Nations university), 1987, p. 30.

16- Ibid. P. 32.

17- World Bank, The East Asian Miracle: Economic growth and public policy, **a world policy research report**, published for the World Bank, Oxford University press, **1993**, P. 5.

١٨-د. هدى الشرقاوى ـ التصنيع فى جمهورية كوريا.... ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٩ ,

١٩- **المرجع السابق** ـ ص ٧٠ - ٧١ ,

20-**Handbook of Korea**, Seoul international publishing house, Seoul, Korea, 1987, P. 354.

21- **Facts about Korea, Korean overseas information service**, Seoul, Korea, 1991, P. 16.

٢٢- د. هدى الشرقاوى ـ التصنيع فى جمهورية كوريا .... ـ **مرجع سبق ذكره** ـ ص ٧١ - ٧٢ .

23- Iqbal, F., "External financing for Korea: The next phase", **world development, Vol. 16 No. 1**, 1988, P. 141.

٢٤- د. هدى الشرقاوى ـ التصنيع فى جمهورية كوريا .... ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٩٤ .

22- Iqbal, F., "External financing for Korea .... **Op. cit.**, p.141

٢٦- د. جمال الدين الخاذندار ـ كوريا المعجزة الاقتصادية ..... ـ **مرجع سبق ذكره** ـ ص ٢٠ - ٢١ .

٢٧- **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ـ مطبعة جامعة أكسفورد ـ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٢ ـ ص ٧١ .

٢٨- جمال الدين الخاذندار ـ كوريا المعجزة الاقتصادية ..... ـ **مرجع سبق ذكره** ـ ص ٦٥

٢٩- **المرجع السابق** - ص ٢٢ .

٣٠- طه عبد العليم ـ **نموذج التنمية الكورى** : نظرة عامة ـ مركز الدراسات الآسيوية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٦ - ص ٤٠ .

٣١- التمثيل التجارى-**الموقف الاقتصادى فى كوريا الجنوبية**-تقرير غير منشور- أغسطس ٢٠٠٣ - ص ١٠

٣٢- سعد حسين فتح الله ـ التنمية المستقلة - **المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج - دراسة مقارنة فى أقطار مختلفة** ـ بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ـ يوليو ١٩٩٥ ـ ص ٢٧ - ٢٩ .

33-Leipziger, D:M., "Industrial restructuring in Korea", **World Development, Vol. 16, No. 1,** 1988 P. 121 - 135.

٣٤- د. هدى الشرقاوى ـ التصنيع فى جمهورية كوريا ..... ـ **مرجع سبق ذكره** ـ ص ١٠٣ .

35- World Bank, **world development report, Washington D.C., 1995**, P. 155

36- World Bank, **world development report, Washington D.C., 1979**, P. 30. 33

٣٧- د. هدى الشرقاوى-التصنيع فى جمهورية كوريا : الهيكل والاستراتيجية -.....- **مرجع سبق ذكره**-ص ٥٥ .

(٣٨) **المرجع السابق** ـ ص ٥٧ .

(٣٩) التمثيل التجارى - التجارة الخارجية لكوريا ..... **مرجع سبق ذكره** ص١٣

(٤٠) هدى الشرقاوى ـ التصنيع فى جمهورية كوريا ... **مرجع سبق ذكره** ـ ص ١٠

(٤١) سمير توفيق اسحاق - **الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية**- مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ - ص ٦٧٣ - ٦٧٤ .

(٤٢) جمال الدين الخاذندار - كوريا المعجزة الاقتصادية ..... - **مرجع سبق ذكره**- ص ٥٣

43-A handbook of Korea, Seoul International ...., **op. Cit.**, P. 439.

44- Statistical Handbook of Korea, National statistical office, Seoul, Korea, 1992, P. 105 - 106.

٤٥- تقرير التنمية البشرية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ـ ... - مرجع سبق ذكره - ص ٧٠

٤٦- جمال الدين الخاذندار- كوريا المعجزة الاقتصادية.- **مرجع سبق ذكره** - ص ٤٢ - ٤٣

٤٧- **المرجع السابق** - ص ٤٣ .

48- The World Bank, **the East Asian Miracle: Economic Growth and Publicly**, Washington D.C.: the World Bank, 1993, P. V-Vii.

s49- The World Bank, The East Asian Miracle: ...**op. cit**, p .1-8

50- **Ibid.**, p. 1-8.

٥١- هدى الشرقاوى - التصنيع فى جمهورية كوريا ..... **مرجع سبق ذكره** - ص١٠٥

٥٢- **المرجع السابق** - ص ١٠٦